

تسيير النفائات المنزلية في ظل الحماية البيئية بالجزائر

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق
تخصص: قانون البيئة

إعداد الطالب:
حاتم جديد

لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د . بوبكر خلف	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	رئيسا
د. عادل عميرات	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	مشرفا ومقررا
أ.بشير فطحيزة تجاني	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ

لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٤١﴾

الآية 41 من سورة الروم

الإهداء

إلى اللّذين إختارا لي البيئة الوراثية التي لا أتمنّى أفضل منها
وإختارا لي البيئة المكانية التي لا أتمنّى أجمل منها
ووجّهاني إلى البيئة الدينية التي لا يوجد أوسط منها
وهيّا لي البيئة الخلقية التي لا أتمنّى أرفع منها
وأرشداني إلى البيئة العلمية والمعرفية الواسعة
التي مازلت وسأظل أتعلم فيها إلى يوم الدين
إليهما أهدي عملي : أبي أطال الله في عمره ، وأمي أطال الله في عمرها ومتعهما بالصحة
والعافية.

إلى كل إخوتي ، وعائلي الصغيرة زوجتي وأبنائي: مريم / يوسف / هيثم
إلى كل الأصدقاء والأحباب بدون إستثناء.

كلمة شكر لا بد منها

الحمد لله الذي وفقني وأعانتني ، وأمدّني بالصحة والعافية والصبر لإتمام هذا العمل المتواضع أحمده حمدا كثيرا كما أمر ، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد وعلى آله و صحبه أجمعين .

إنه لمن دواعي سروري أن أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير العميق و الإحترام الفائق إلى **أستاذي الفاضل الدكتور : عادل عميرات** ، على جهده الدؤوب ومساهمته الفعالة في توجيهي وإرشادي ، دون كلل ولا ملل ، من أجل إظهار هذا العمل إلى حيز الوجود.

كما أشكر **الأستاذ الهاشي كرشو** على ما قدمه لي من مساعدات.

وأشكر أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة هذه المذكرة وتوضيح الصواب لي وجعلها أفضل بتوجيهاتهم الجليلة.

و أشكر جميع الهيئة التدريسية والإدارية بجامعة حمه لخضر بالوادي الذين ما فتؤا يبذلون جهدهم في سبيل تنوير الطريق لنا فلهم منا كل الإحترام والتقدير.

إلى هؤلاء أقدم خالص شكري وعظيم إمتناني ، راجيا من المولى العليقدير أن يثيب الجميع بخير ما عنده من أجر عظيم وعطاء جزيل إنه سميع مجيب.

الطالب : حاتم بن يوسف جديد

مقدمة :

إن موضوع تسيير النفايات المنزلية له علاقة وطيدة مع موضوع الحفاظ على النظافة البيئية، كما أنّ عدم إحترام مقاييس النظافة العمومية في مجال تسيير النفايات المنزلية سيؤدي إلى تلويث البيئة .

فالنمو الإقتصادي و الإجتماعي يتقدم جنبا إلى جنب مع التزايد السكاني وتزايد كمية النفايات المنتجة كمّاً ونوعاً، مما ينعكس سلباً على أمن و سلامة البيئة، وعلى الصحة العامة للسكان.

ولقد صاحب التطور الذي شهدته الجزائر خاصة في ميدان التصنيع و النمط المعيشي و الإستهلاكي تزايد في كمية النفايات المنزلية المنتجة، حيث إنتقل إنتاج الفرد للنفايات من 202 كغ للفرد في السنة خلال سنة 1980، إلى 432 كغ للفرد في سنة 2014، وهو بالتالي من بين أعلى المستويات في منطقة شمال إفريقيا التي تقدر معدلات إنتاج النفايات المنزلية فيها ما بين 170 كغ و 190 كغ سنوياً حسب آخر تقرير لخبراء البيئة، هذا ما يشكل خطر حقيقي على البيئة ، وهي تنتشر بشكل خطير داخل الأحياء الحضرية ، و على ضفاف الوديان ، و الغابات.

وفي الوقت الذي يعتبر فيه موضوع التخلص من النفايات المنزلية ، من أهم الموضوعات المتصلة بسلامة البيئة بمعناها الشامل (الأرض،الماء،الهواء) لما لذلك من علاقة بالحفاظ على صحة الإنسان بشكل خاص ، وكافة الأحياء الأخرى بشكل عام ، إلا أنّ هذا الموضوع لايزال في مراحله الأولى في كثير من الدول العربية، حيث أنّ هنالك العديد من المؤشرات السلبية التي ظهرت بصورة واضحة نتيجة لعدة أسباب أهمها عدم الإستعمال الأمثل للمواد المستخدمة ، ومخلفاتها ، وعدم تنفيذ التشريعات من قبل الأجهزة التنفيذية ، وعدم التنسيق بين الجهات ذات العلاقة وغيرها.

إضافة إلى كل ما سبق ،فإن من بين الآثار السلبية لإنتشار النفايات المنزلية خاصة عند عملية إحتراقها هو الضرر الكبير على الصحة العمومية، نتيجة للتفاعلات الكيميائية،التي تؤثر على صحة الناس بإنتشار مجموعة كبيرة من الأمراض والأوبئة،خاصة أمراض الربو، وأمراض

الحساسية ،إضافة إلى الأمراض الخطيرة مثل مرض السرطان و السل،و كما تعتبر المزابل الفوضوية خطرا كبيرا على صحة الإنسان حيث تمثل مصدر الكثير من الأمراض و الأخطار كالكليرا و التيفويد ، من جهة وعلى البيئة والمحيط من جهة أخرى، وإن أكثر الأشخاص تعرضاً للإصابة هم الأطفال بحكم نشاطهم ولعبهم .

وبالرغم من كل الجهود المبذولة ،إلا أن الوضع البيئي الراهن يدعونا للاهتمام أكثر فأكثر بالأثر الذي نتركه فرديا و جماعيا على بيئتنا ، أين يطرح إنتاج النفايات مسائل شائكة مازالت غير قابلة للحل، و أين يمكن إنتظار تطورات حاسمة في نمط حياتنا .

لمواجهة هذه المعضلة إتخذت الجزائر عدة إجراءات ملموسة ، وخلق إستراتيجيات لتسيير النفايات والتحكم فيها من سن قوانين تنظم هذه العملية وطرق علمية لمعالجة ، و فرز و إعادة تثمين النفايات المنزلية، فسنت أول قانون رقم 83-03 المؤرخ في 05 فيفري 1983، تضمن من خلاله تحديد مسؤولية كل شخص ينتج النفايات المنزلية أن يعمل على نقلها وجمعها في أماكن خاصة، كما تطرق إلى المواد القابلة للإسترجاع من النفايات ،وقد إستكمل هذا القانون بالمرسوم التنفيذي رقم 84-378 ، المؤرخ في 15 ديسمبر 1984، الذي أوكل مهمة التخلص من النفايات المنزلية إلى البلدية و بسبب ضعف إمكانيات البلدية سواء منها التقنية أو المادية، البشرية وإنعدام الكفاءات المختصة، وغياب إستراتيجية وطنية تضمن إحترام المقاييس البيئية في تهيئة القمامات العمومية، لم تستطع البلدية على القيام بجمع و إزالة النفايات بانتظام، و بعده القانون رقم 03-10 المؤرخ في 20 جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، الذي يمكن للمتعاملين الخواص من تسيير النفايات المنزلية (جمع،فرز، نقل و معالجة ...)، و كذا إعلام و تحسيس المواطنين بأهمية المحافظة على البيئة

إدراكا منها لخطورة الوضعية وتفاقمها مع مرور الوقت عززت الجزائر منظومتها البيئية بتشريعات جديدة ،تهدف إلى وضع نظام فعال لتسيير النفايات، فجاء القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 الذي حدد كيفية تسيير النفايات ومراقبتها ومعالجتها، حينها رأت الجزائر كغيرها من دول العالم أن إشكالية النفايات وعلاقتها بالتنمية المستدامة لا تنحصر في حماية البيئة بمفهومها الإيكولوجي فحسب، بل تتعداه إلى مراعات عملية تسيير هذه النفايات بالبحث عن الطرق المثلى لمعالجتها بأقل التكاليف وبالشكل الذي يضمن عدم الإضرار بالبيئة.

ومن خلال الزخم التشريعي والتنظيمي وهذه المعادلة الهامة لجعل توازن بين إنتهاج الأساليب الحديثة والمتطورة وفقا للتشريعات الداخلية في تسيير النفايات المنزلية ،وبين بيئة نظيفة تتوفر على جميع شروط حمايتها على كل المجالات سواء منها الهوائية أو المائية أو الأرضية، أثار حفيظتي وولد لدي رغبة ملحة في البحث وذلك بالتطرق إلى القواعد والأساليب المتبعة من طرف المشرع الجزائري في التسيير الأمثل والفعال للنفايات المنزلية والسهر عليها .

هذا الموضوع يستمد أهميته في شقين جوهريين :

1- أهمية بيئية : كون تراكم النفايات حول الحدائق و الشوارع و الأماكن العامة التي يقصدها عامة الناس ، وعدم التخلص منها بالطرق العلمية ، يؤدي إلى العديد من المشاكل البيئية ، مما أدى إلى تنامي الوعي لدى الجهات العمومية و الجمعيات البيئية ، و كذا المواطنين بهذه المشاكل و خطورتها على المحيط و الصحة العامة .

2- أهمية قانونية : للتقليل أو القضاء على مشكل النفايات المنزلية لا بد من توفير مجموعة كبيرة من الآليات القانونية ، التي من خلالها يسهل التحكم في هذه المشكلة البيئية الناجمة عن سوء تسيير النفايات المنزلية .

ونهدف من خلال هذا البحث ، إلى التعرف والغوص في واقع تسيير النفايات المنزلية بالجزائر، بسبب تفاقم هذه الإشكالية وما أفرزته من ظواهر سلبية نتج عنها تلوث المياه السطحية والجوفية نتيجة التسيير غير العقلاني للنفايات المنزلية ، والذي أدى إلى المساس الخطير بالصحة العمومية ،مما حتم ضرورة عصرنة القطاع ، بالتوجه نحو إستخدام أساليب التسيير المستدام للنفايات المنزلية .

هذا لايعني أنّ الموضوع يفتقر إلى دراسات سابقة ،وإنما التجدد التشريعي والتنظيمي المستمر، ومحاولات تطويعه وتصحيحه ليتناغم ومنظومة الحماية البيئية يجعله يطلب المزيد من الدراسات والبحوث ، لهذا كان من الضروري البحث في المنظومة القانونية ووضع حدود للبحث والدراسة بالقانون الجزائري حتى يكون نطاق الدراسة محددا وواضحا بعيدا عن أي لبس.

و من هنا تبرز إشكالية البحث الرئيسية في التساؤل التالي ما مدى نجاعة الآليات المعتمدة من قبل المشرع الجزائري في إدارة وتسيير النفايات المنزلية في ظل التنمية المستدامة ؟.

وللإجابة على إشكالية الدراسة إعتدنا المنهج التحليلي وذلك لإستخدامه في تحليل المضامين لجملة النصوص التشريعية والآراء الفقهية وكل المادة العلمية المتعلقة بهذا الموضوع وذلك لتوضيحها وتسهيل التعامل معها عند تطبيقها في المسألة القانونية لتسيير النفايات المنزلية ، كما إحتجنا في بعض الجوانب للإستعانة بالمنهج الوصفي لشرح ما أفرزه هذا الموضوع من مفاهيم بحاجة إلى الشرح ، وهو ما إستدعى منا جمع المعلومات والأفكار وقياسها والوقوف عند محتوياتها ، بالوصف والتحليل محاولين إستخلاص أهم الأحكام المرتبطة بالموضوع لبيان أهم أبعاد فهم المشكلة و مسبباتها، ومختلف الطرق الممكنة لمعالجة ظاهرة إنتشار النفايات المنزلية ، و المقاربة الإقتصادية المرجوة من ذلك .

إلا أنه أثناء رحلة البحث واجهتنا صعوبات جمة، لا يكاد يسلم منها أي بحث ، ترجع أساسا إلى ندرة الدراسات القانونية المتعلقة بتسيير النفايات المنزلية ،والى حداثة الموضوع، مع قلة المراجع المتخصصة فيه .

كما أنّ أغلب الدراسات السابقة كان معظمها رسائل ماجستير ، الشيء الذي يجبرنا على الإجتهد أكثر لمواصلة الغوص والتعمق في البحث .

و تجابوا مع التساؤل الوارد في الإشكالية قسمنا البحث إلى فصلين الأول خصصناه للإطار النظري لتسيير النفايات المنزلية ، و ذلك بمدخل مفاهيمي حول تسيير النفايات المنزلية كمبحث أول ، الإطار القانوني والتنظيمي لتسيير النفايات المنزلية كمبحث ثاني، أما الفصل الثاني فتناولنا فيه أساليب وآليات تسيير النفايات المنزلية ، و ذلك بالأساليب المتعلقة بإستغلالها ومراقبتها كمبحث أول ثم الأساليب المتعلقة بتثمين النفايات المنزلية كمبحث ثاني .

في الأخير خلصنا بخاتمة ، تضمنت أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة مع بعض التوصيات ، كل ذلك محاولة مني لمعالجة هذا البحث بقدر إستطاعتي ووفق ماتوفر لدي من مصادر ومراجع ، فهذا جهد صاحبه وقت وفكر ، فإن حالفني الصواب فبفضل الله ونعمته ، وإن لم يكن مثل ماتمنيت فحسبي من ذلك أنه بذل وجهد.

الفصل الأول

الإطار النظري لتسيير النفايات المنزلية

أصبحت مشكلة التلوث من أهمل المشاكل التي نواجهها في الوقت الحاضر ،فقد ظهرت أشياء متعددة أثرت في البيئة ، من أخطره النفايات المنزلية ، فأضحى هذا موضوع في السنوات الأخيرة ، من أهم و أكبر المواضيع التي تآرق المواطن ،و منظمات المجتمع المدني بجميع أطرافه . مما تسبب في ضغط إضافي للسلطات العمومية في سعيها إلى التفكير الجاد والموضوعي لإيجاد حل لهذه المشاكل،سواء بوضعها نصوص قانونية كفيلة بالتحكم والسيطرة على هذه المشكلة أوخلق مؤسسات تهدف إلى الحد من تأثيرها السلبي على البيئة و الصحة العامة ،و تسييرها الأمثل في إطار تنمية مستدامة حقيقية.

وللتحكم أكثر في هذه الظاهرة ، سنتطرق أولاً إلى الإطار المفاهيمي حول تسيير النفايات المنزلية (المبحث الأول) ، ثم إلى الإطار القانوني والتنظيمي لتسيير النفايات المنزلية (المبحث الثاني).

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي حول تسيير النفايات المنزلية

إنّ تزايد عدد السكان بالجزائر والإرتفاع المستمر للمستوى المعيشي كان له الأثر بشكل كبير في زيادة كمية النفايات المنزلية. وعليه فإنّ أهمية هذه الظاهرة ، ستدفعنا إلى التساؤل عن معنى هذه الأخيرة .

وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم النفايات المنزلية (المطلب الأول)، ثم إلى تصنيف النفايات المنزلية و خصائصها (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم النفايات المنزلية.

في هذا المطلب سنتناول أولاً التعريف اللغوي والإصطلاحي للنفايات المنزلية (الفرع الأول) ثم التعريف القانوني للنفايات المنزلية (الفرع الثاني) .

الفرع الأول :التعريف اللغوي و الإصطلاحي للنفايات المنزلية .

تعدد تعريفات النفايات بصورة عامة ،من اللغوية ، إلى التعريف الإصطلاحي لها.

أولاً/ التعريف اللغوي

تطرق الإمام العلامة بن منصور المصري في لسان العرب إلى النفاية " على أن نفي الشيء أي تنحيته،ونفاية نفيته وأردؤه ،و النفاية (بالضم) ما نفيته من الشيء لردائته¹، والنفايات مفردها نفاية وهي مشتقة من النفى، جاء في لسان العرب :نفى الشيء ينفي نفيًا ، أي تنحى،

¹ - بن منصور المصري ، معمر رتيب محمد عبد الحافظ ،المسؤولية الدولية عن نقل و تخزين النفايات المنزلية ،دار الكتب القانونية المجلة الكبرى ،مصر ،2008-ص20.

الفصل الأول

الإطار النظري لتسيير النفايات المنزلية

ويقال نفيت الرجل وغيره أنفيته نفيا أي طردته، ونفت الريح التراب نفيا ونفينا أي أطارته، ونُفَاية الشيء : بقيته وأردؤه وكذلك نفاوته ونفاته ونفايته ونفوته ونفيته ونفيه¹ .

وجاء في الصحيح المنير نفى الحصى (نفياً) أي دفعته عن وجه الأرض ، ونفى بنفسه أي إنتفى ، ثم قيل لكل شيء تدفعه ولا تثبته .

ويعتبر تعبير النفايات أدق في دلالاته على المعنى من تعبير " المخلفات " ، فالتعبير الأخير أعم وأشمل من تعبير النفايات ، فكل النفايات تعتبر مخلفات والعكس غير صحيح ، لذا تواترت كل الإتفاقيات وغالبية التشريعات البيئية العربية على إستخدام تعبير النفايات كمرادف للتعبير الأجنبي Déchets – Wastes²

ثانيا/ التعريف الإصطلاحي للنفايات المنزلية

وتتكون النفايات المنزلية، من مجموعة النفايات التي تُجمع من المنشآت السكنية، النفايات المنزلية الخاصة الخطرة، نفايات السيارات من بطاريات و إطارات ،نفايات الشوارع و الأسواق و الحقائق العمومية ،النفايات الناجمة عن ممارسة الحرف ،و النفايات التجارية، ويقصد بالنفايات المنزلية أيضا المخلفات الناجمة عن المنازل،والفنادق والمطاعم، وهذه النفايات يمكن جمعها ونقلها ومعالجتها دون أن تسبب خطرا على الصحة العامة والبيئة³ .

كما يعرف البعض النفايات عبارة عن خليط متباين من الحجارة والتراب والرمال والأخشاب والمعادن والجلود والنفايات المختلفة مثل : الورق والخزف والزجاج ، وهو التعبير الشائع المنتشر لما يسمى الفضلات أو المخلفات الصلبة⁴

¹ - أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ابن المنظور) ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، 2003 ، الجزء 14 ، حرف النون، "نفى" ، ص330.

² - خالد السيد المتولي ، المخاطر البيئية ، ماهية النفايات الخطرة ، دراسة في ضوء الإتفاقيات الدولية والتشريعات العربية المركز الدبلوماسي ، 2015 ، ص 5 - 6.

³ - Gestion des déchets, guide pour les établissements publics d'enseignement supérieur ou de recherche ,centre national de recherche scientifique, paris, France,2002,P09.

⁴ - إبّتسام عبد السلام البيرة ، التحليل المكاني للتلوث بالنفايات الصلبة في مؤتمري مصراته المدينة والزروق ،رسالة ماجستير في الجغرافيا ،جامعة 7 أكتوبر مصراته، كلية الآداب قسم الجغرافيا ،الجمهورية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى ،2007 ،ص34.

الفصل الأول

الإطار النظري لتسيير النفايات المنزلية

كما عرفت منظمة الصحة العالمية النفاية بأنها الأشياء التي أصبح صاحبها لا يريدتها في مكان ما ووقت ما، و التي أصبحت ليست لها أهمية أو قيمة.¹

الفرع الثاني: التعريف القانوني للنفايات المنزلية.

نصت المادة 03 من القانون رقم 19-01 بأنها "كل النفايات الناتجة عن النشاطات المنزلية، والنفايات المماثلة الناتجة عن النشاطات الصناعية و التجارية و الحرفية و غيرها، و التي بفضل طبيعتها و مكوناتها تشبه النفايات المنزلية".²

بمعنى أنه يمكن القول أن النفايات المنزلية، هي خليط بين كل ما هو ناتج عن أنشطة الإنسان اليومية، و كل ما تغرزه الأسر من حجارة و بقايا أشجار، و زجاج و بلاستيك وبقايا الأطعمة، و كل هذه النفايات تسير من طرف أشخاص طبيعية، أو معنوية يمكن الإتفاق عليها بحسب القانون.³

إذا النفايات وفقا لهذا التعريف هي:⁴

- بواقي ومخلفات العمليات الإنتاجية أو التحويلية بمختلف أنواعها وأحجامها وتركيباتها، أي كل ما يتبقى من مستلزمات عملية الإنتاج أو التحويل، كالمواد أو الأجزاء والقطع الزائدة عن الحاجة، أو غير صالحة للإستعمال بصورتها الحالية، أو التي يبطل إستعمالها لسبب ما، مهما كان شكلها صلبة، سائلة أو غازية.
- كل مادة أو منتج غير تام أو معيب، أو فقد ضرورة و أهمية إستعماله لعدم صلاحيته أو لمواصفاته أو لتركيبته، أو لتآكل أجزائه أو لتقادمه.

¹ - سعيدي نبيهة، تسيير النفايات الحضرية في الجزائر بين الواقع و الفاعلية المطلوبة "دراسة حالة الجزائر العاصمة"، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2011/2012، ص 68.

² - أنظر المادة 03 من قانون رقم 19-01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2011، المتعلق بتسيير و مراقبة وإزالة النفايات، ج. ر. رقم 77.

³ - مخنفر محمد، الآليات القانونية لتسيير النفايات المنزلية في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير في القانون العام فرع قانون البيئة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد لمني، دباغين سطيف - الجزائر 2014/2015، ص 10.

⁴ - سعيدي نبيهة، المرجع السابق، ص 34.

- مختلف الفضلات الناتجة من الإستعمال ، أو الإستهلاك المباشر ، كالفضلات المنزلية وفضلات الطرق والمحلات والأسواق العمومية، فضلات الحيوانات والمزارع ، والأشجار فضلات المسالخ والمستشفيات ...
- كل المنقولات المهمة أو المتروكة للإهمال عمدا من قبل صاحبها .

المطلب الثاني : تصنيف النفايات المنزلية و خصائصها

تصنف النفايات المنزلية إلى العديد من التصنيفات، و ذلك لمصدرها و طبيعتها الفيزيائية (الفرع الأول)، كما أن لهذه النفايات المنزلية خصائص تفصلها عن غيرها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تصنيف النفايات المنزلية.

تصنف النفايات حسب مصدرها ، إلى نفايات ناتجة عن نشاطات الإنسان المنزلية.¹، وتصنف النفايات المنزلية، حسب طبيعتها الفيزيائية إلى نفايات عضوية و غير عضوية، قابلة للتعفن وغير قابلة للتعفن.²

أولا / تصنيف النفايات المنزلية بحسب مصدرها .

ويقصد بها المخلفات الناجمة عن المنازل والمطاعم، والفنادق و نفايات الشوارع، و النفايات الناجمة عن بقايا تشييد المنازل، و تتمثل المخلفات الناجمة عن المنازل في بقايا الأطعمة، والزجاج و البلاستيك والورق.³

¹ - مخنفر محمد ، المرجع السابق ، ص11.

² - محمد مخنفر ، المرجع نفسه ، ص11.

³ - سامح غرابية ، يحي فرحان ، المدخل إلى العلوم البيئية ، الطبعة الثالثة ، النشر و التوزيع ، عمان ، (الأردن) ، 2008، ص185.

ثانيا :تصنيف النفايات المنزلية بحسب طبيعتها الفيزيائية .

تصنف النفايات المنزلية حسب طبيعتها الفيزيائية إلى نفايات عضوية ، وغير عضوية قابلة للتعفن و غير قابلة للتعفن.

أ- نفايات منزلية عضوية وغير عضوية وهي تلك النفايات المنزلية ، ذات مصدر عضوي أو معدني و هذا التصنيف حسب الرجوع إلى التركيبية الفيزيائية للنفايات، وهذه المواد العضوية هي من تركيبة المواد القابلة للتخمر كبقايا الأطعمة، و بقايا النباتات و فضلات الحيوانات، وهناك نفايات منزلية غير عضوية وهي النفايات الغير قابلة للتحلل مثل البلاستيك والمعادن والمواد الخاصة، و هذا النوع من النفايات يشكل خطر كبير على صحة الإنسان والبيئة، وذلك بسبب عدم القابلية للتحلل.¹

ب- نفايات منزلية قابلة للتعفن و غير قابلة للتعفن ، النفايات المنزلية القابلة للتعفن ، تحتوي على مواد عضوية تتعفن بسرعة كبيرة خاصة في مواسم إرتفاع درجات الحرارة ، ونتيجة لهذا التعفن تتصاعد منها روائح كريهة تتسبب في تكاثر الحشرات و البكتيريا و إنتشار القوارض.²

إضافة إلى النوع الأول من النفايات المنزلية ، توجد نفايات أخرى غير قابلة للتعفن وهي النفايات الصلبة مثل بقايا بناء المنازل ، والأخشاب و البلاستيك.³

الفرع الثاني: خصائص النفايات المنزلية

إن معرفة خصائص النفايات المنزلية، يضمن القضاء على المواد الخطرة المشكلة لهذه النفايات وتتمثل هذه الخصائص في قابلية النفايات المنزلية للتفاعل الكيميائي، و التحول إلى أسمدة وإعادة التدوير.⁴

¹ -محمد نمر ،التسيير المستدام للنفايات المنزلية ،دراسة ميدانية لبلدية قسنطينة ،مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ،جامعة قسنطينة 2009/2008، ص31.

² - سامح غرابية ،يحي الفرغان ،المرجع السابق ،ص185.

³ - مخنفر محمد ،المرجع السابق ،ص13.

⁴ -المرجع نفسه ، ص13.

أولاً / قابلية النفايات المنزلية للتفاعل الكيميائي

يؤدي إنتشار كميات كبيرة من النفايات المنزلية في مساحات واسعة من الأرض وإحداث تفاعلات كيميائية إلى خليط معقد من إختلاط المواد المكونة لهذه النفايات ، ولأن هذه النفايات قابلة للتحلل و التفكك ستؤثر بالتأكيد على البيئة،وهو ما يؤدي إلى إنتشار روائح كريهة ،تأثر على الصحة العامة ،إضافة إلى ذلك تأثيرها الكبير على الجانب الجمالي للمدن¹.

ثانياً / قابلية النفايات المنزلية للتحول إلى أسمدة

هذه الخاصية تميز النفايات المنزلية عن النفايات الأخرى بتحولها إلى أسمدة ، وهذا يوفر العديد من المزايا الإقتصادية خاصة في مجال الزراعة .

والتحول في هذه الحالة يتمعن طريق تفكك المواد العضوية الموجودة في النفايات المنزلية ،بإنتاج مادة شبه دبالية مستقرة نسبياً².

ثالثاً / قابلية النفايات المنزلية لإعادة التدوير

تلعب إعادة التدوير دوراً مهماً في حماية البيئة و الحفاظ عليها من خلال المحافظة على الموارد و تقليل الإستهلاك وحماية الأراضي الزراعية وأماكن رمي المخلفات،وحماية البيئة من المواد و الانبعاثات السامة³.

رابعاً / عدم تجانس محتوياتها

إذ أنها تظم بقايا الطعام والخضروات والفواكه والأوراق والزجاج والبلاستيك والمعادن وغيرها، مما يؤدي إلى إرتفاع نسبة المواد العضوية في مكونات القمامة المنزلية ، وهي ذات

¹ - غاري وفان لو ،ستيفن ج دفي كيمياء البيئة نظرة شاملة ،ترجمة حاتم النجدي ،المنظمة العربية للترجمة ،مدينة الملك عبد العزيز للعلوم و التقنية ،المملكة العربية السعودية ،1999 ،ص781.

² - غاري وفان لو ،ستيفن ج دفي ، المرجع السابق ،ص768.

³ - أسامة نور الدين الفزاني ،إعادة التدوير كأداة لحماية البيئة ،دورها و متطلباتها نجاحها ،مقال منشور على الإنترنت تاريخ الإطلاع

www.khaynua.com/madina/، 2017/03/10

الفصل الأول

الإطار النظري لتسيير النفايات المنزلية

رطوبة عالية قابلة للتعفن والتحلل ، وتصبح مصدر لإنبعاث الروائح الكريهة ، وتكاثر الذباب والحشرات¹.

المطلب الثالث: الآثار السلبية الناجمة عن التلوث بالنفايات المنزلية

ينتج عن إلقاء النفايات المنزلية في الوسط البيئي آثار صحية و بيئية خطيرة (الفرع الأول)، و كذا أثر إقتصادي و جمالي و سياحي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الآثار الصحية و البيئية الناجمة عن التلوث بالنفايات المنزلية

من أهم الآثار التي تنتج عن إنتشار النفايات المنزلية في الأماكن العامة نجد آثارها على صحة الإنسان وأخرى على البيئة .

أولا / آثار التلوث بالنفايات المنزلية على صحة الإنسان

يطرح إنتاج النفايات مسائل شائكة مازالت غير قابلة للحل، و أين يمكن إنتظار تطورات حاسمة في نمط حياتنا.²

فالقمامة تمثل وسطا ملائما جدا لنمو الفطريات التي تسبب للإنسان أمراضا خطيرة في جميع أجهزة جسمه ،إبتداءً من الجلد و حتى الجهاز التنفسي و التي يصعب علاجها ،نظراً لبعض مكوناتها الخطيرة ،مثل نفايات المواد الكيميائية التي تعد من أخطر الملوثات على البيئة و على الإنسان معاً ،فمنها ما هو مسبب للسرطان أو لأمراض أخرى كالأكزيما أو الربو أو الأمراض الصدرية ،فضلا عن التأثيرات على الكبد و الكلى جراء إستنشاق الغازات المنبعثة منها³ ، وإن أكثر الأشخاص تعرضاً للإصابة هم الأطفال بحكم نشاطهم ولعبهم⁴

¹ - إبتسام عبد السلام البيرة ، المرجع السابق ، ص53.

² الزوكة محمد خميس ،البيئة و محاور تدهورها و أثرها على الصحة العامة ، دار المعرفة الجامعية ،مصر ،طبعة 2005 ،ص: 58

³ - سعيدي وهيب ،أسباب و عوامل إنتشار النفايات المنزلية في وسط الأحياء السكنية بالمجتمع الجزائري ،دراسة ميدانية تحليلية لعينة من أرياب الأسر ،ببلدية المسيلة ،مذكرة ماجستير في علم الإجتماع الجنائي ،قسم علم الإجتماع ،كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية ،جامعة

بوزريعة 02 ،2010/2011، ص103.

⁴ أحمد ملحة ، الرهانات البيئية في الجزائر ، مطبعة النجاح ، بن عكنون ، الجزائر ،أفريل 2000،ص 78

ثانيا / الآثار البيئية الناجمة عن التلوث بالنفايات المنزلية

تؤثر النفايات المنزلية على البيئة من خلال مجموعة من المظاهر من بينها :

أ- إحراق النفايات على مستوى المطارح العشوائية ، مما يسبب طرح مجموعة من الغازات السامة و الملوثة مثل أحادي أوكسيد الكربون و ثنائي و أحادي أوكسيد الآزوت و ثنائي أوكسيد الكبريت،و كل هذه الغازات و غيرها تسبب الرفع من درجة حرارة الأرض (الإحتباس الحراري) و كذلك تدمير طبقة الأوزون وتشكل الأمطار الحمضية .

ب- تجمع النفايات على مستوى المطارح غير المراقبة يتسبب في ترشيح المياه عبرها ،هذه المياه تكون ملوثة بالجراثيم والبكتيريا و بعض المواد السامة وتنتسرب عبر التربة مؤثرة على الكائنات الحية بها ،وقد تؤدي كذلك إلى تلوث المياه الجوفية .¹

أين يطرح إنتاج النفايات مسائل شائكة مازالت غير قابلة للحل، و أين يمكن إنتظار تطورات حاسمة في نمط حياتنا

الفرع الثاني :الآثار الإجتماعية و السياحية الناجمة عن التلوث بالنفايات المنزلية

إن إستقرار الحالة الإجتماعية من الناحية الخدماتية والمادية له علاقة مباشرة بإستقطاب السياح والأجانب ،فإننتشار النفايات سيؤثر على الحالة النفسية للسكان وكذا على المظهر العام للمدن .

أولا / الآثار الإجتماعية الناجمة عن التلوث بالنفايات المنزلية

يؤدي تراكم النفايات المنزلية داخل المدن إلى إثارة مشاعرالسخط بين السكان ،مما يدفعهم إلى القلق و التوتر على الصحة العامة من خلال إنتشار الأمراض و الأوبئة ،و تقل فرص الإستمتاع بالقيم الجمالية والحضارية المختلفة ،كما تقوي في نفوس أفراد المجتمع

¹ - سمير أيوبي ،آثار النفايات المنزلية على البيئة و الصحة و الإقتصاد ،مقال منشور على الإنترنت تاريخ الإطلاع

www.espaces vt.com/cours..2017/03/11

الحضري مشاعر الإحتجاج ، و المطالبة بتوفر الحد الأدنى اللازم للمحافظة على نظافة البيئة الحضرية ، وتؤدي كل هذه الأمور وغيرها إلى إنتشار حالة من الملل و ضعف الولاء و الإنتماء ، وفتور حماس الجماهير للمشاركة في الأعمال العامة ، كما يؤدي هذا الإحساس إلى زيادة إحتتمالات عدم إستقرار السلم الإجتماعي، ويخلق مناخا خصبا للتوترات و الإضطرابات الإجتماعية.¹

ثانيا / الآثار السياحية الناجمة عن التلوث بالنفايات المنزلية

لقد أثبتت معظم البحوث عن أثر تراكم النفايات المنزلية و البيئية غير النظيفة التي يعيش فيها الإنسان على إنتاجه و نشاطه بقدر يفوق معدل إنتاج الإنسان الذي يعيش في بيئة نظيفة بنسبة 20%-38% وكما أوضحت نتائج البحوث في السياحة و البيئة أن أكثر السياح يفضلون الأماكن النظيفة المتطورة لذلك تهتم غرف السياحة في كل دول العالم بنشر الوعي البيئي من أجل تحسين البيئة في مناطق الجذب السياحي.²

ويتضح التأثير السلبي على قطاع السياحة لعدم توافر عناصر النظافة العامة و الجمال بالمناطق الأثرية و السياحية مع تواجد تراكمت المخلفات الصلبة بالمناطق الأثرية والسياحية أو بالطرق المؤدية إليها مما يؤثر على مشاعر السياح بالتناقض بين الجمال التاريخي القديم و الأصالة الحضارية من جانب و إحداثيات التلوث والتدهور البيئي من جانب آخر،بالإضافة إلى إعطاء صورة إعلامية قائمة عن تلك الأماكن والتي من شأنها إبعادنا عن قطاعات السياحة العالمية.³

¹ - محمد السيد عامر ،المشاركة الشعبية لحماية البيئة من منظور الخدمة الإجتماعية ،تقديم علي ليلة ،المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية ،2002، ص185.

² - أحمد عبد الوهاب عبد الجواد ،القمامة ،دار المعرفة البيئية ،القاهرة ،1998م ،ص49.

³ - مركز الدراسات و البحوث البيئية ،ندوة التلوث البيئي للقمامة و كيفية الإستفادة منها ،جامعة أسيوط ،مصر ،2000، ص68

المبحث الثاني

الإطار القانوني والتنظيمي لتسيير النفايات المنزلية

أدت مشكلة تراكم النفايات المنزلية بالهياآت العمومية المكلفة بحماية البيئة إلى تبني ضرورة التفكير الجدي في إيجاد حل لهذه المشكلة في جميع مراحلها إلى سن نصوص قانونية تحكمها (المطلب الأول) وإلى مجموعة من المبادئ العامة التي تركز عليها تسيير النفايات المنزلية (المطلب الثاني) كما فرضت و مع تزايد تأثيرات النفايات المنزلية على الصحة العامة و البيئة، كان التفكير في حل هذه المشكلة من خلال إنشاء هياآت إدارية كفيلة بتسييرها (المطلب الثالث).

المطلب الأول: النطاق التشريعي لتسيير النفايات المنزلية

أدى مشكل تراكم النفايات المنزلية بالمشروع الجزائري إلى سن منظومة تشريعية كفيلة بإيجاد حل لمشكل تسيير النفايات المنزلية، في ضوء سياسة التنمية المستدامة الحقيقية . و عليه سنتطرق في هذا المطلب لتسيير النفايات المنزلية في قوانين البيئة (الفرع الأول) ثم إلى القانون المتعلق بتسيير النفايات (الفرع الثاني)، ثم تسيير النفايات المنزلية في القوانين المتعلقة بالجماعات المحلية (الفرع الثالث) .

الفرع الأول: تسيير النفايات المنزلية في قوانين البيئة

شهدت الجزائر قانونين هامين خاصين بالبيئة وهما قانون 03-83 المتعلق بحماية البيئة ، وقانون رقم 10-03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

أولا / القانون رقم : 03-83 المتعلق بحماية البيئة¹

¹ - القانون رقم 03-83، المؤرخ في 05 فيفري 1983 المتعلق بحماية البيئة، ج.ر، رقم 06.

الفصل الأول

الإطار النظري لتسيير النفايات المنزلية

نص هذا القانون ،على ضرورة وجوب كل شخص طبيعي ،أو إعتباري ينتج نفايات ،أو يملكها في ظروف من شأنها أن تكون لها عواقب مضرّة بالتربة ،أو النبات أو الحيوان وأن تسبب في تدهور الأماكن السياحية ،أو المناظر الطبيعية ،أو تلوث المياه أو إحداث روائح كريهة ،أن يضمن أو يعمل على ضمان إزالة هذه النفايات طبقاً لأحكام هذا القانون ،وتكون عملية إزالة النفايات على الخصوص في عمليات الجمع و النقل و التخزين ،والفرز و المعالجة و إعادة تدوير المواد التي يمكن إستعمالها من جديد ، و ضرورة التخلص العقلاني من النفايات الأخرى غير النافعة ، بإجتنب الأضرار الناجمة عنها .¹

إضافة إلى ذلك يؤكد هذا القانون على ضرورة إسترجاع النفايات المنزلية ،القابلة للتدوير و تحدد هذه العمليات المتعلقة بإسترجاعها عن طريق مراسيم ، بناء على تقرير من الوزير المكلف بالبيئة و الوزراء المعنيين ، وبالتحديد كفايات إستعمال هذه المواد في عمليات التصنيع.²

ثانيا :القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة

نصت المادة 51 من هذا القانون، على منع كل رمي للنفايات أياً كانت طبيعتها في المياه المخصصة، لإعادة تزويد طبقات المياه الجوفية ،³ كما تطرقت المواد 52 و 53 و 55 من نفس القانون ،إلى منع صب أو ترميد النفايات في المياه البحرية الخاصة بالقضاء الجزائي إلاّ بوجود ترخيص من الوزير المكلف بالبيئة.

الفرع الثاني: القوانين و المراسيم المتعلقة بتسيير النفايات المنزلية

خصص المشرع قانون خاص بتسيير النفايات المنزلية إدراكاً منه لخطورتها على البيئة ،وهو القانون رقم 01-19 المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها ،حيث يهدف إلى تحديد

¹ - أنظر المادة 90 ،من القانون رقم 83-03.

² - أنظر المادة 101، من القانون رقم 83-03.

³ - أنظر المادة 51 من القانون رقم 03-10 المؤرخ في 20 جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج؛رقم 43.

الفصل الأول

الإطار النظري لتسيير النفايات المنزلية

كيفية تسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها¹، كما تطرق هذا القانون في الفقرة 02 من نص المادة 03 إلى تعريف النفايات المنزلية و ماشابها.² وتطرق في الباب الثالث منه إلى النفايات المنزلية، من خلال الفصل الأول الخاص بجهاز التسيير المنشأ من طرف البلديات و الخاص بمخططات تسيير النفايات المنزلية و ما شابهها، كما تطرق في القانون رقم 01-19 الخاص بتسيير النفايات إلى سلطات رئيس المجلس الشعبي البلدي، في إعداد المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية، بشرط أن يكون هذا المخطط مطابق للمخطط الولائي للتهيئة.³ إضافة إلى ذلك تأكيد مسؤولية البلدية في تسيير النفايات المنزلية و ماشابها وبغرض إعطاء الصبغة التنفيذية للقانون رقم 01-19 الخاص بتسيير النفايات، و مراقبتها وإزالتها طابعاً تنفيذياً حيث أنشأت الوكالة الوطنية للنفايات بموجب الرسوم 02-175 المؤرخ في 20 ماي 2002 المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية للنفايات، وتنظيمها وعملها، والمهمة الرئيسية لهذه الوكالة هي تطوير نشاطات فرز النفايات وجمعها ومعالجتها وتثمينها وإزالتها،⁴ ومن مهامها تقديم المساعدة للجماعات المحلية في ميدان تسيير النفايات، ومعالجة المعطيات والمعلومات الخاصة بالنفايات وتكوين بنك وطني للمعلومات حول النفايات وتحيينه، أما فيما يخص نشاطات فرز النفايات و جمعها و نقلها ومعالجتها و تثمينها وإزالتها، تكلف الوكالة بما يأتي:

- المبادرة بإنجاز الدراسات و المشاريع التجريبية و إنجازها أو المشاركة في إنجازها .
- نشر المعلومات العلمية و التقنية و توزيعها .

¹ - تنص المادة 01 من القانون رقم 01-19 السابق الذكر على أنه " يهدف هذا القانون إلى تحديد كيفية تسيير النفايات ومراقبتها و معالجتها".

² - تنص الفقرة الثانية من المادة 03 للقانون رقم 01-19، على أن "النفايات المنزلية و ماشابها، كل النفايات الناتجة عن النشاطات المنزلية و النفايات المماثلة الناجمة عن النشاطات الصناعية و التجارية و الحرفية و غيرها، و التي بفعل طبيعتها و مكوناتها تشبه النفايات المنزلية".

³ - أنظر المادة رقم 31 من القانون 01-19.

⁴ - أنظر المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 02-175، المؤرخ في 20 ماي 2002، المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية للنفايات و تنظيمها و عملها، ج 37.

الفصل الأول

الإطار النظري لتسيير النفايات المنزلية

- المبادرة ببرامج التحسيس و الإعلام والمشاركة¹، في إطار الخدمة العمومية المخولة طبقاً لقانون البلدية و الولاية المعمول به.²

الفرع الثالث: تسيير النفايات المنزلية في القوانين المتعلقة بالجماعات المحلية.

يدخل ضمن حيز الجماعات المحلية قطاع الولاية و البلدية خاصة أن تنظيم عملية تسيير النفايات المنزلية له علاقة مباشرة بذلك.

أولاً / القوانين المتعلقة بالبلدية

تطرق القانون رقم 90-08 إلى تسيير النفايات المنزلية من خلال تكفل البلدية بحفظ الصحة، والمحافظة على النظافة العمومية، في مجال صرف ومعالجة المياه القذرة، و النفايات الجامدة الحضرية، إضافة إلى المحافظة على نظافة الأماكن والمؤسسات التي تستقبل الجمهور، و مكافحة التلوث وحماية البيئة.³ وللبلدية الحقلي تسيير مرافق عمومية توفر الإحتياجات الجماعية للمواطنين في مجال النفايات المنزلية عن طريق التسيير المباشر، أو عن طريق التسيير بعقود الإمتياز.⁴

وجاء القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية الذي ألغى القانون السابق رقم 90-08 المؤرخ في 07 أفريل 1990، خاصة في المادة 31 منه أن مسؤولية تسيير النفايات المنزلية، على عاتق لجنة الصحة و النظافة وحماية البيئة.⁵

كما تطرق هذا القانون إلى المرافق العمومية للبلدية المكلفة بتسيير النفايات المنزلية¹ وإلى عقود الإمتياز التي يمكن أن تبرمها البلدية مع الخواص في مجال تسيير النفايات.²

¹ - الموقع الرسمي لوزارة الموارد البيئية و البيئة ،تاريخ الإطلاع 2017/03/17. www.mree.gov.di.

² - أنظر المادة 32، من القانون 01-19.

³ - أنظر المادة 107، من القانون رقم 90-08، المؤرخ في 07 أفريل 1990، المتعلق بالبلدية، ج 2، رقم 15 (ملغى).

⁴ - أنظر المواد 132، 134، من القانون رقم 90-08.

⁵ - أنظر المادة 123 من القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011، المتعلق بالبلدية، ج 2، رقم 37.

الفصل الأول

الإطار النظري لتسيير النفايات المنزلية

ثانيا / القوانين المتعلقة بالولاية

أشار القانون رقم 90-09 المتعلق بالولاية إلى سهر الوالي على حسن تسيير المصالح الولائية، في مجال النفايات المنزلية، إضافة إلى السهر على تسيير المؤسسات العمومية، وتنشيط أعمالها ومراقبتها طبقا للتشريع المعمول به،³ ومن هذه المؤسسات العمومية نذكر المؤسسة العمومية لتسيير مراكز الردم التقني المنشأة من طرف المصالح العمومية الولائية.⁴

وجاء القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية، بإنشاء مصالح عمومية ولائية مهمتها الرئيسية، هي التكفل بالنظافة العمومية.⁵

وفي حالة تعذر الإستغلال المباشر لهذه المصالح لتسيير النفايات المنزلية، أجاز هذا القانون إبرام عقود إمتياز مع الخواص و ذلك بترخيص من المجلس الشعبي الولائي حسب القواعد و الإجراءات المعمول بها.⁶

المطلب الثاني : مبادئ الإدارة البيئية في تسيير النفايات المنزلية

لاشك أن أي خطوة يمكن للإدارة البيئية أن تقوم بها في مجال تسيير النفايات المنزلية، تهدف إلى حماية البيئة بكل جوانبها المادية و المعنوية، و عليه سنتطرق في هذا المطلب إلى المبادئ الوقائية في تسيير النفايات المنزلية (الفرع الأول) و المبادئ الإعلامية في تسيير النفايات المنزلية (الفرع الثاني) .

¹ - أنظر المادة 149 من القانون رقم 10-11 .

² - أنظر المادة 155 من القانون رقم 10-11 .

³ - أنظر المادة 90 ،من القانون رقم 90-09 ،المؤرخ في 07 أبريل 1990 ،المتعلق بالولاية ،ج:ر ،رقم 15 ،(ملغى).

⁴ - مخنفر محمد ،المرجع السابق ،ص:28.

⁵ - أنظر المادة 141،من القانون رقم 12-07 ،المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية، ج:ر ،رقم 12 .

⁶ - أنظر المادة 149 ،من القانون رقم 12-07.

الفصل الأول

الإطار النظري لتسيير النفايات المنزلية

الفرع الأول :المبادئ الوقائية في تسيير النفايات المنزلية :

أولا / مبدأ تقليص إنتاج النفايات المنزلية إلى أقل حد ممكن

يهدف أساسا هذا المبدأ إلى تقليل إنتاج النفايات المنزلية ،إلى الحد الأدنى الممكن من مصدره أي مكان الإنتاج،وهنا يقع جانب كبير من المسؤولية على عاتق منتج النفايات.¹ وقد أوردت المادة 06 من القانون رقم 19/01 المتعلق بتسيير النفايات ، وإزالتها و مراقبتها، إلزامية قيام كل منتج أو حائز للنفايات إتخاذ الإجراءات الضرورية لتفادي إنتاج النفايات بأقصى قدر ممكن من خلال :

- إعتداد و إستعمال تقنيات أكثر نظافة ،و أقل إنتاج للنفايات .
- الإمتناع عن تسويق المزاد المنتجة للنفايات ،غير قابلة للإنحلال البيولوجي و الإمتناع عن إستعمال المواد التي من شأنها تشكل خطر على الإنسان ،خاصة عند صناعة منتجات التغليف.²

ثانيا / مبدأ تنظيم عمليات تسيير النفايات المنزلية

يرتكز هذا المبدأ على تضافر جهود جميع الفاعلين في مجال تسيير النفايات المنزلية ،بداية بعملية جمع النفايات المنزلية من أماكن إنتاجها،إلى مكان معالجتها،ويشترط أن تتم هذه العملية دون إحداث أضرار ، مثل إنتشار الروائح الكريهة و تطاير الغبار في الشوارع ،و منه فإن عملية الجمع الخاصة بالنفايات المنزلية ،من أهم المراحل الخاصة بتسيير النفايات المنزلية.³

¹ - العابد رشيدة ،تسيير النفايات الصلبة الحضرية ،دراسة حالة بلدية ورقلة ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ،جامعة

قاصدي مرياح ،ورقلة ،2008،ص32.

² - محمد مخنفر ،المرجع السابق ،ص17.

³ - محمد نصر ،المرجع السابق ،ص89.

الفصل الأول

الإطار النظري لتسيير النفايات المنزلية

ثالثا / مبدأ الإستغلال المستدام للنفايات المنزلية

يرتكز هذا المبدأ أساسا ،على إلزام كل منتج ،أوحائز للنفايات المنزلية ،بالعمل على تثمين النفايات ،¹و خلق ثروة جديدة قابلة للإستعمال ، أو الحصول على الطاقة من هذا التثمين .

لكن هذا التثمين يكون في حدود المسموح به ،أي يقتصر على المواد القابلة لإعادة الإستعمال غير الخطرة،²حيث أنه يحضر إستعمال المواد المرسكلة التي يحتمل أن تشكل خطراً على الأشخاص ، في صناعة المغلفات الخاصة بإحتواء مواد غذائية ، أو في صناعة الأشياء المخصصة للأطفال .³

الفرع الثاني :المبادئ التحسيسية و الإعلامية في تسيير النفايات المنزلية

أصبح في هذا العصر العمل التحسيسي والتوعوي ضرورة جد ملحة في كل المجالات ناهيك عن مجال النفايات المنزلية .

أولا / مبدأ المعالجة العقلانية للنفايات المنزلية

لا يكفي جمع وفرز ونقل النفايات المنزلية فقط ، بل يجب معالجة هذه النفايات ،و بطرق تكنولوجية ،و متقدمة لضمان سلامة وصحة البيئة،و تكون طرق معالجة النفايات المنزلية متعددة و مختلفة بحسب إمكانيات كل دولة ،فهناك طريقة الطمر الصحي ، التي تهدف إلى تركيز و إحتواء النفايات المنزلية ، للحد من الأضرار البيئية الناجمة عنها ،ثم طمرها في حفر كبيرة الحجم ، ثم بعد ذلك تُغطى هذه النفايات بالأتربة.⁴

¹ - أنظر المادة 6 من القانون رقم 19-01.

² - مخنفر محمد ،نفس المرجع ،ص18.

³ - أنظر المادة 10 من القانون ،رقم 19-01.

⁴ - سامح غرابية ،يحي الفرحان ،المرجع السابق ،ص207

ثانيا / مبدأ الحق في المعلومة البيئية الخاصة بخطورة النفايات المنزلية

يعمل هذا المبدأ من خلال وضع جهاز دائم، مثل اللجان على مستوى البلديات المسؤولة عن متابعة تسيير النفايات المنزلية، مهمتها الأساسية إعلام السكان و تحسيسهم بآثار النفايات المضرّة بالصحة العمومية والبيئة ، إضافة إلى ذلك إتخاذ التدابير اللازمة للوقاية من هذه الأخطار.¹

ويكون الإعلام بخطورة النفايات ضروري، في حالة إعادة إستعمال مغلفات المواد الكيماوية لإحتواء مواد غذائية مباشرة، ويشار لهذا الخطر إجباريا ، على مغلفات المواد الكيماوية بعلامات واضحة تحذر من الأخطار المهددة لصحة الإنسان ، في حالة إستعمال هذه المغلفات لتخزين مواد غذائية.²

المطلب الثالث: الهيئات الإدارية المكلفة بتسيير النفايات المنزلية

مع تزايد مشكلة النفايات المنزلية ،و تأثيراتها السلبية على الصحة العامة و البيئة ،كان التفكير في حل هذه المشكلة من خلال إنشاء هيئات إدارية مهمتها الرئيسية هي دراسة كافة السبل،والوسائل التي تحمي من خلالها البيئة من المشاكل الناجمة عن النفايات المنزلية،والتفكير الجدي في ضرورة التسيير العقلاني للنفايات المنزلية .

وسنتطرق في هذا المطلب إلى الهيئات الإدارية المركزية (الفرع الأول) ،و إلى الهيئات الإدارية اللامركزية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الهيئات الإدارية المركزية المكلفة بتسيير النفايات المنزلية

يعد الجهاز المركزي من الآليات المؤسسية المهمة في حماية البيئة من خطر النفايات.

¹ - أنظر المادة 32 من القانون رقم 01-19 ،السابق الذكر

² - أنظر المادة 09 من القانون رقم 01-19.

أولاً / وزارة الموارد المائية و البيئة.

طبقاً للمرسوم التنفيذي رقم 16-88¹، فإن مسؤولية هذه الوزارة تقع على عاتق الوزير المكلف، كما يحدد صلاحيات و تدخلات الوزير، في عمليات تسيير النفايات المنزلية يسهر وزير الموارد المائية و البيئة، مع القطاعات المعنية بإعداد كل دراسة وبحث من شأنه التحديد و الوقاية من التلوث والأضرار في الوسط الحضري و الصناعي².

كما أنّ المهام المنوطة التي يقوم بها الوزير المكلف بوزارة الموارد المائية و البيئة تكون بمساعدة أجهزة مرتبطة مباشرة بعمل الوزير وهي الأمين العام، رئيس الديوان، المفتشية العامة. وطبقاً للمرسوم التنفيذي رقم 16-89³، المتعلق بتنظيم الإدارة المركزية في وزارة الموارد المائية و البيئة، فإن هناك مجموعة من المديريات، تساعد في حماية البيئة من مشكلة النفايات إضافة إلى ذلك تساعد في عمليات تسيير النفايات المنزلية و من أهم هذه المديريات .

- **المديرية السياسية البيئية الحضرية** وتكلف هذه المديرية بإعداد النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بتسيير النفايات، وتبادر بإعداد الدراسات ذات الصلة بالإشكاليات المرتبطة بتسيير النفايات المنزلية، وتساهم بالإتصال مع القطاعات الأخرى لأجل تقييم البرنامج الوطني لتسيير النفايات المنزلية⁴. وتظم مديرية خاصة بالنفايات المنزلية .

- **المديرية الفرعية للنفايات المنزلية و ما شابهها** حيث تبادر بكل الدراسات و تحديد القواعد و المواصفات التقنية لتسيير و معالجة وتثمين النفايات المنزلية، كما تساهم في متابعة كل المنشآت الموجهة لمعالجة النفايات المنزلية و ماشابهها⁵.

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 16-88، المؤرخ في 01 مارس 2016، المتعلق بتحديد سلطات وزير الموارد المائية و البيئة، ج 9، رقم 15.

² - أنظر المادة 04 من المرسوم التنفيذي 16-88.

³ - المرسوم التنفيذي رقم 16-89، المؤرخ في 01 مارس 2016، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الموارد المائية و البيئة، ج 9، رقم 15.

⁴ - أنظر المادة 2، من المرسوم التنفيذي رقم 16-89.

⁵ - أنظر المادة 2، من المرسوم التنفيذي رقم 16-89.

الفصل الأول الإطار النظري لتسيير النفايات المنزلية

ثانيا / الهيئات العمومية المكلفة بعمليات بتسيير النفايات المنزلية

أ - الوكالة الوطنية للنفايات (AMD)

أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-175،¹ حيث حدد مهامها الرئيسية في تقديم المساعدة التقنية للجماعات المحلية مع مراقبة المتعاملين الإقتصاديين، قصد تمكينهم من الوفاء بالتزاماتهم حول ترقية أنشطة الفرز والجمع وتثمين النفايات وإعلام و تحسيس الجمهور العريض حول مسائل حماية البيئة المرتبطة بتسيير النفايات.²

ب- المعهد الوطني للتكوينات البيئية

تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي 02-263،³ وهو عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي تحت وصاية الوزارة المكلفة بالبيئة⁴، ومن مهامه التكوين البيئي وذلك من أجل إقبال المتربصين على تبني سلوكيات جديدة لحماية البيئة، ويشمل أيضا التكوين في مجال تسيير النفايات، و تسيير مراكز الردم التقني (CET)، إنجاز المشاريع، التخطيط الإستراتيجي.⁵

5.

الفرع الثاني: الهيئات الإدارية اللامركزية المكلفة بتسيير النفايات المنزلية.

إنّ الدور الفعال والمباشر الذي تلعبه الإدارة المحلية سواء منها الولاية أو البلدية بالسهر على حماية البيئة من التلوث، وكذا مراقبة التصرفات اللامسؤولة من طرف المواطنين برميهم العشوائي للنفايات بجميع أنواعها يحتم عليها أن تضاعف من عملها سواء بالسهر بالتوعية والتحسيس من خطورة هذه التصرفات أو السهر على تطبيق القوانين .

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 02-175، المؤرخ في 20 ماي 2002، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للنفايات، ج، ر، رقم 37.

² - أنظر المادة 01، 04، 05، 06 من المرسوم التنفيذي رقم 02-175، السابق الذكر .

³ - المرسوم التنفيذي 02-263، المؤرخ في 17 أوت 2002، المتضمن إنشاء المعهد الوطني للتكوينات البيئية، ج، ر، رقم 56.

⁴ - انظر المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 02-263، السالف الذكر .

⁵ - الموقع الرسمي لوزارة الموارد المائية والبيئية، تاريخ الإطلاع 2017/03/18، www.mree.gov.dz.

الفصل الأول

الإطار النظري لتسيير النفايات المنزلية

أولا/ الهيئات الإدارية المكلفة بتسيير النفايات المنزلية على مستوى الولاية

تعتبر الإدارة المحلية إمتدادا للإدارة المركزية في مجال حماية البيئة إعتبارا أن هذه المهمة من الإختصاصات الرئيسية للدولة بمختلف مؤسساتها المركزية و المحلية ،كما لها الدور الفعال في التصدي لمشكلة النفايات المنزلية .

أ- صلاحيات الوالي في عملية تسيير النفايات المنزلية :

يعد الوالي هو المسؤول الأول على المحافظة على النظام و الأمن و السلامة ، و السكنية العامة و ذلك حسب نص المادة 114 من القانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية.¹

كما له الرقابة القابلية لمنشآت معالجة النفايات المنزلية ،وذلك بإستعمال سلطة الضبط الإداري ،عن طريق منح رخصة أو عدمها .²

وتكون سلطة الوالي المختص إقليميا بعدية لمراقبة عمليات تسيير النفايات المنزلية ،من خلال ضرورة وضع جهاز دائم على مستوى الولاية لإعلام السكان و تحسيسهم ،بالآثار الناجمة عن النفايات خاصة على صحة الإنسان و البيئة بشكل عام .³

ب- مديرية البيئة على مستوى الولاية و إختصاصها في مجال تسيير النفايات المنزلية :

جاء إختصاص مديرية البيئة للولايات من خلال المرسوم التنفيذي رقم 03-434 ،المؤرخ في 17ديسمبر 2003 ،المتضمن إحداث مفتشية للبيئة في الولاية ،⁴كما تنظم كل مديرية ولائية للبيئة مجموعة من المصالح :

1-مصلحة البيئة الحضرية

¹ - القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21فيفري 2012 المتعلق بالولاية ،ج ٢ر ،رقم 12.

² - أنظر المادة 42 من القانون رقم 01-19 ،السابق الذكر .

³ - أنظر المادة 34 من القانون رقم 01-19 ،السابق الذكر .

⁴ - أنظر ،ج ٢ر ،رقم 80 لسنة 2003.

الفصل الأول

الإطار النظري لتسيير النفايات المنزلية

التي تكلف بترقية نشاطات عمليات إسترجاع النفايات المنزلية وما شابهها و تـمـيـنـها ¹.

2-مصلحة البيئة الصناعية .

3-مصلحة التحسيس و الإعلام و التربية البيئية.

وتتبع مديرية البيئة سياسة بيئية مُحكمة تتضمن البيئة الحضرية و التنوع البيولوجي و إشـتـراك المواطنين عن طريق التحسيس و التوعية البيئية ،وتعمل هذه السياسة على الترفيه و التنمية المستدامة ،كما أنها تعمل على الوقاية والتقليص من إنتاج و ضرر النفايات و معالجتها بطريقة عقلانية ².

ثانيا/ الهيئات الإدارية المكلفة بتسيير النفايات المنزلية على مستوى البلدية

يسهر رئيس المجلس الشعبي البلدي في مجال تسيير النفايات المنزلية ، على نظافة العمارات والمناطق السكنية ،والشوارع و الطرق العمومية،كما يسهر على نظافة المحيط و حماية البيئة ³،ومـنـح التراخيص الخاصة بمنشآت معالجة النفايات الهادمة ⁴وعليه فإن مسؤولية تسيير النفايات المنزلية وماشابهها ، تقع على عاتق البلدية طبقا للقوانين التي تحكم الجماعات المحلية .

وتتظم البلدية في إقليمها خدمة عمومية غايتها تلبية الحاجيات الجماعية لمواطنيها في مجال جمع النفايات المنزلية وما شابهها و نقلها ومعالجتها عند الإقتضاء ، كما يمكن لبلديتين أو أكثر أن تتجمع للإشتراك في تسيير جزء من النفايات المنزلية وما شابهها أو كلها ⁵.

¹ - أنظر المادة 02 من القرار الوزاري المشترك ،المؤرخ في 28ماي 2007 ،المتضمن تنظيم مديريات البيئة الولائية ،ج ٤، رقم 57.

² - جميلة أوشن ، المرجع السابق ،ص117.

³ - أنظر المادة 88 ،من القانون رقم 10-11 ،المؤرخ في 22جانفي 2011 ،المتعلق بالبلدية ،ج ٤، رقم 37.

⁴ - أنظر المادة 94 من القانون رقم 10-11.

⁵ - أنظر المادة 32 من القانون رقم 01-19 ،السابق الذكر .

الفصل الأول

الإطار النظري لتسيير النفايات المنزلية

ويحق للبلدية أن تسند عمليات تسيير النفايات المنزلية حسب دفتر شروط نموذجي، أو من خلال عقود الإمتياز إلى أشخاص طبيعيين، أو معنويين طبقا للقوانين التي تحكم الجماعات المحلية¹، وتتمحور عمليات تسيير النفايات المنزلية التي تتبعها البلدية في وضع نظام لفرز النفايات المنزلية و ما شابهها لغرض تثمينها و تنظيم جمع النفايات الخاصة الناتجة بكميات قليلة عن الأشغال المنزلية².

المبادرة في إطار المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية المصادق عليه، بالقيام بكل عمل و إتخاذ كل إجراء من أجل إقامة وتهيئة تسيير مواقع التفريغ المخصصة لإحتواء النفايات الهامة³.

وطبقا للمرسوم التنفيذي رقم 07-205 المحدد لكيفيات وإجراءات إعداد المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية و ماشابهها و نشره و مراجعته، فإنه بمجرد إعداد هذا المخطط يوضع تحت تصرف المواطنين في مقر البلدية لمدة شهر للإطلاع عليه، و ذلك من أجل وضع و تسجيل جميع آراء المواطنين⁴.

وفي تصريح لوزير الداخلية و الجماعات المحلية السيد نور الدين بدوي بتاريخ 01 أكتوبر 2016 " بلغ عدد المخططات البلدية المتعلقة بتسيير النفايات 1257 مخطط وهو ما يمثل نسبة تغطية تقدر بـ 81,57 %، كما أكد على أن عملية تسيير النفايات المنزلية بإمكانها أن تعود بموارد إقتصادية على الجماعات المحلية " ⁵.

ومن خلال المادة 32 من القانون رقم 01-19 المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها أن للبلدية الخيار بين التمويل عن طريق الضريبة أو عن طريق الإتاوات التي يتحملها المستفيدين

¹ - أنظر المادة 33 من القانون رقم 01-19.

² - أنظر المادة 34 من القانون رقم 01-19.

³ - أنظر المادة 438 من القانون رقم 01-19.

⁴ - أنظر المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 07-205، المؤرخ في 30 جانفي 2007، المتضمن إعداد المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية و ماشابهها و نشره و مراقبته، ج 3، رقم 43.

⁵ - الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية، تاريخ الإطلاع 2017/03/24.

الفصل الأول

الإطار النظري لتسيير النفايات المنزلية

من خدمة رفع النفايات المنزلية ' سواء من الأفراد العاديين ،أو مستغلي المحلات التجارية و الحرفية .

كما يمكن الإستعانة بخدمات الوكالة الوطنية للنفايات عند إعداد المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية و ما شابهها والمصادقة عليه وتنفيذه ،بشرط أن يكون تدخل الوكالة الوطنية للنفايات على أساس إتفاقية مع رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني.¹

¹ - مصطفى عايدة ،آليات تسيير النفايات المنزلية ،الملتقى الوطني حول النظام القانوني لتسيير النفايات المنزلية ،مخبر الدراسات القانونية ،كلية الحقوق و العلوم القانونية ، جامعة 08 ماي 1945 ،قالمة ، من 01 إلى 02 ديسمبر 2015 ،ص11.

الفصل الثاني

أساليب وآليات تسيير النفايات المنزلية

أدت التطورات الاقتصادية و الاجتماعية التي حدثت خلال السنوات الأخيرة ،في ظهور أنماط معيشية جديدة ساهمت بشكل مباشر في زيادة متطلبات الإنسان و تنوعها مما أدى في زيادة كمية النفايات المتولدة يوميا و تنوعها و أصبحت الحاجة ملحة إلى ضرورة إتباع أساليب علمية في تسيير هذه النفايات.

وعليه سنتطرق أولا للأساليب المتعلقة بإستغلال النفايات المنزلية و مراقبتها (المبحث الأول) ،ثم الأساليب المتعلقة بترميم النفايات المنزلية (المبحث الثاني).

المبحث الأول

الأساليب المتعلقة بإستغلال النفايات المنزلية و مراقبتها

تشكل عمليات جمع النفايات المنزلية نسبة عالية من التكاليف الكلية لهذه الخدمة و يوجد أسلوبان لجمع النفايات وهما أسلوب التنفيذ المباشر لتسيير النفايات المنزلية (المطلب الأول)، والأسلوب الثاني وهو التنفيذ غير المباشر لتسيير النفايات المنزلية (المطلب الثاني).

المطلب الأول : أسلوب التنفيذ المباشر لتسيير النفايات المنزلية

إن التنفيذ المباشر لعملية تسيير النفايات المنزلية من مسؤولية البلدية ، فهي التي تسهر على تطبيق التنفيذ المباشر لجمع النفايات المنزلية (الفرع الأول) وكذا نقل النفايات المنزلية (الفرع الثاني) إلى محطات المعالجة التقنية والمفرغات العمومية بواسطة شاحنات مخصصة لهذا الغرض .

الفرع الأول: أسلوب التنفيذ المباشر في جمع النفايات المنزلية

ويقصد بعملية الجمع هو مجموع العمليات المتمثلة في رفع النفايات من نقاط التجميع ، نحو أماكن الفرز والمعالجة أو التخزين وعمليات الجمع هذه تتطلب معدات ملائمة لرفع ونقل النفايات، وفق نوع الجمع المختار من قبل الجماعات المحلية.¹

و لعملية جمع النفايات العديد من الأوجه:

أولا / الجمع العشوائي النفايات المنزلية

يتم في هذه الحالة ، جمع النفايات المنزلية في أكياس بلاستيكية ، أو حاويات منزلية بشكل مختلط ، أو ما يعرف تسميتها من الباب إلى الباب .²

¹ - محمد نمر ، المرجع السابق ، ص 89.

² - سعيدي نبيهة، المرجع السابق ، ص 74.

ثانيا / الجمع المنفصل للنفايات المنزلية

وهنا يتم جمع النفايات المنزلية بطريقة منتظمة ،بمعنى أنه يتم جمع كل نفاية على حدى ،وتكون هذه الطريقة ،عن طريق وضع حاويات خاصة أمام المنازل ،أو المناطق السكانية والطرق وكل حاوية يكتب عليها إسم النفاية المراد جمعها في هذه الحاوية أو عن طريق إستعمال نظام الألوان أي لون يرمز إلى نوع معين من النفايات ،وقد يستعمل في هذه العملية أكياس بلاستيكية ملونة ،وكل كيس من هذه الأكياس يجمع فيه نوع معين من النفايات المنزلية.¹

من خلال هذا النوع من الجمع خفضت فرنسا كمية النفايات المواطنين الأمر الذي يعكس نجاح الجهود الكبيرة خلال الخمسين سنة الماضية لترقية نظام تسيير النفايات و رفع الوعي البيئي لدى المواطنين.²

الفرع الثاني : أسلوب التنفيذ المباشر لنقل النفايات المنزلية

هناك عدة وسائل في عمليات نقل النفايات المنزلية ، حسب طبيعة الأحياء السكنية، أو حسب الإمكانيات المادية للبلدية ، أو المؤسسات المسيرة للنفايات المنزلية .³

أولا / الوسائل التقليدية

و تستعمل هذه المعدات خاصة في المناطق الصعبة ، مثل المناطق المرتفعة الجبلية،أو تستعمل كذلك في المسالك الضيقة ، التي لا تستطيع الشاحنات المرور عليها وتتمثل في :

1- عربات صغيرة يجرها عمال النظافة ذات عجلة واحدة ، أو ذات عجلتين ،وهذه المعدات لا تتطلب إمكانية مادية كبيرة ،ضف إلى ذلك أنها سهلة الإستعمال ، ويمكن أن تصل إلى مناطق صعبة المسالك.⁴

¹ - سعيدي نبيهة، المرجع السابق ، ص76.

² - جميلة أوشن ، المرجع السابق، ص86.

³ - مخنفر محمد ، المرجع السابق ، ص70.

⁴ - محمد نمر ، المرجع السابق ، ص10.

- 2- الوسائل التي تجرها الحيوانات و تستعمل خاصة في المناطق الريفية .¹
- 3- جرار زراعي زائد عربة وتعتبر مركبة متعددة المهام و تستطيع كذلك ردم الفضلات في مكبات البلديات الصغيرة.²

ثانيا / الوسائل الحديثة

و تستعمل هذه الآليات خاصة في المناطق الحضرية، والمناطق ذات الكثافة السكانية الكبيرة،³ ومن أهم هذه الآليات :

- 1- شاحنات الجمع ذات هيكل مغلق ونظام ضغط للنفايات :هذا النوع من المركبات شائع الإستعمال في المدن الكبيرة و في الوسط الحضاري ،يمكن إستعمالها لجمع النفايات غير المضبوطة و الأكياس الغير المغلقة .⁴
- 2- شاحنات الجمع الإنتقالي وهي تلك التي تستعمل هذه الشاحنات لنقل النفايات المفزة و القابلة للتثمين حيث ترفع الحاويات الخاصة بفئات معينة من النفايات كالزجاج .⁵
- 3- شاحنات أخرى أكثر تطورا بها تجهيزات تقنية مطورة وفق أحدث التكنولوجيات ،فعلى سبيل المثال لا الحصر ،تستخدم شاحنات مجهزة بحواسيب تعمل على مراقبة عمليات الجمع و تزن نفايات منتجة لكل فرد ،و تتوفر على قاعدة بيانات مفيدة عند إحتساب قيمة الرسوم و الضرائب و كذا الحقوق واجبة الدفع لكل منتج على حدى .⁶

المطلب الثاني : أسلوب التنفيذ غير المباشر في تسيير النفايات المنزلية

مع تزايد الأعباء المترتبة على مصالح البلدية ، وكإستثناء هناك إمكانية منح مسؤولية تسيير النفايات المنزلية إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين خاضعين للقانون العام عن طريق

¹ -العابد رشيدة ، المرجع السابق ،ص46.

² - العابد رشيدة ،المرجع نفسه، ص46.

³ - مخنفر محمد، المرجع السابق ،ص71.

⁴ - العابد رشيدة ، المرجع السابق ،ص46.

⁵ - سعيدي نبيهة ، المرجع السابق ،ص80.

⁶ - سعيدي نبيهة ،المرجع نفسه، ص81.

إبرام عقود الإدارية (الفرع الأول)، أو مؤسسات ذات طابع عمومي (الفرع الثاني) و ذلك طبقا لما نص عليه القانون رقم 01-19 المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها.

الفرع الأول: أسلوب العقود الإدارية في تسيير النفايات المنزلية

يمكن للإدارة سواء تمثلت في البلدية أو الولاية أو غيرها أن تلتجأ إلى أساليب إدارية تعاقدية مع الغير تساعد على عملية تسيير النفايات المنزلية.

أولا / تسيير النفايات المنزلية عن طريق الإيجار

يستعمل أسلوب الإيجار في الجزائر بصفة كبيرة خاصة و أن قانون البلدية¹ يجيز كراء أملاك و منشآت هذه الهيئة ،و ذلك عن طريق آلية المزايدة بهدف التسيير الأمثل للمرافق العمومية.²

و في مجال التسيير الأمثل للنفايات المنزلية ، ومن أجل تطوير هذا القطاع ، تقوم الهيئات الإدارية خاصة البلدية ،كهيئة إدارية محلية، باللجوء إلى أسلوب الإيجار ، لتسيير المرافق العمومية الخاصة بتسيير النفايات المنزلية، و ذلك عن طريق إبرام عقود الإيجار مع القطاعات الأخرى سواء أفراد ،أو مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي و تجاري ،قصد تسيير هذا المرفق ، و الهدف الرئيسي من إبرام هذه العقود ، هو التسيير الأمثل لنفايات المنزلية، و إدخال أكثر تقنيات حديثة و متطورة لهذا القطاع .³

وتعتبر هذه العقود إدارية و فقا لمحلها ،وطبيعتها و بموجبها تأجر الإدارة ،جزء من مرافقها إلى الأفراد ، أو قطع أرضية لإستغلالها في إقامة مشاريع من أجل تحقيق المصلحة العامة ، و إنتفاع الأفراد.⁴

¹ -أنظر المادة 156 من القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية ،السابق الذكر .

² -ناصر لباد، الوجيز في القانون الإداري ،الطبعة الثانية ،منشورات لباد ،سطيف ،2008 ،ص226.

³ - مخنفر محمد، المرجع السابق ،ص79.

⁴ -سليمان محمد الطماوي ،الأسس العامة للعقود الإدارية ،الطبعة الخامسة ،مطبعة جامعة عين شمس ،مصر ،1991،ص163.

ثانيا / تسيير النفايات المنزلية عن طريق آلية الصفقات العمومية

نظرا لعدم قدرة الهيئات الإدارية العمومية والمتمثلة أساسا في البلدية من التحكم في المشاكل الناجمة عن تراكم النفايات المنزلية ، وتأثيراتها الكبيرة على البيئة ، وذلك للعديد من الأسباب منها نقص الإمكانيات المادية والبشرية ، إضافة إلى ذلك تراكم الأعباء الأخرى على عاتق هذه الهيئات ، من صحة و نقل وتعليم إلى غير ذلك ، مما أدى بهذه الهيئات الإدارية إلى اللجوء إلى أساليب أخرى كفيلة بالتسيير الأمثل للنفايات المنزلية التي أقرها القانون والتنظيم المعمول به ، ومن هذه الأساليب الصفقات العمومية .¹

ويكون تفعيل هذه الآلية ، عن طريق تقديم الهيئات العمومية مجموعة من العروض الخاصة بهذا التسيير، ومثال ذلك العروض المتمثلة في إقتناء الحاويات البلاستيكية المخصصة لتجميع هذه النفايات على مستوى الأحياء السكنية ، والحاويات الحديدية المخصصة لتجميع النفايات على مستوى المؤسسات الإدارية و التعليمية و الخدماتية .² (ملحق رقم 01 ، دفتر شروط خدمات جمع و رفع القمامة المنزلية و النفايات عبر مدينة الوادي).

الفرع الثاني : أسلوب المؤسسات في تسيير النفايات المنزلية

مع إزدياد عدد السكان في الجزائر ، وإتساع المناطق السكنية الحضرية ، وخلق مدن جديدة ، لم تعد البلدية قادرة لوحدها على تحمل المسؤولية في مجال تنظيم و تسيير عمليات تسيير النفايات المنزلية ، و السبب الرئيسي هو ضعف إمكانية البلدية ، سواء المادية ، أو البشرية ، وعلى هذا الأساس كان لزاما على الدولة التفكير في إيجاد مؤسسات أخرى غير البلدية ، قادرة على تحمل المسؤولية في تسيير النفايات المنزلية ، وتساهم في خلق ثروة إقتصادية بديلة عن إستهلاك المادة الأولية برسكلة النفايات وإعادة تدويرها و كان هذا عن طريق خلق آليات جديدة ، متمثلة في خلق مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي تجاري على مستوى الولايات ، مهمتها تسيير النفايات المنزلية.

¹ - مخنفر محمد، المرجع السابق ،ص89.

² - مخنفر محمد، المرجع نفسه ، ص89.

أولا / حالة مؤسسة نات كوم NET COM

هذه المؤسسة هي مؤسسة النظافة ورفع النفايات المنزلية نات كوم NET COM التي تعمل في بلديات تمثل 49% من مجموع بلديات ولاية الجزائر.¹

و هي مؤسسة ذات طابع صناعي و تجاري تحت وصاية ولاية الجزائر ، و تم إنشائها بموجب القرار الصادر في 07 جوان 1995 من طرف الوالي في إطار المرسوم رقم 200/83، الصادر

في 19/03/1983 الذي يحدد نماذج إنشاء تنظيم و تشغيل المؤسسة.

كما أن مؤسسة نات كوم مكلفة بمهام و هي :

- رفع النفايات المنزلية إلى المفارغ العمومية .

- تسيير المفرغة العمومية واد السمار سابقا .

- تسيير مركز الدفن التقني أولاد فايت.²

ثانيا / حالة مؤسسة إكسترانات

أنشأت مؤسسة إكسترانات في جوان 2013 من طرف ولاية الجزائر ، بناء على تعليمات مجلس الوزراء بخصوص جمع و معالجة النفايات المنزلية.³

و تشرع المؤسسة في جمع النفايات المنزلية لـ 29 بلدية بضواحي العاصمة ، والبلديات المعنية هي : بئر توتة وأولاد شبل وتسالمة والمرجة ، الدارارية ، الدويرة ، خرايسية ، بابا حسن ، العاشور ، زرالدة ، سطاوالي ، السويدانية ، المعالمة ، الرحمانية ، الرويبة ، الرغاية ، الهراوة ، بئر خادم ، السحولة ، الشراقة ، عين البنيان ، أولاد فايت ، واد السمار ، سيدي موسى ، عين طاية ، المرسى ، برج البحري ، برج الكيفان ، الدار البيضاء ، حيث أنه أصبحت النظافة و

¹ - سعيدي نبيهة ، المرجع السابق ، ص 187.

² - سعيدي نبيهة ، المرجع السابق ، ص 179.

³ - موقع الإذاعة الجزائرية ، راديونات www.radioalgerie.net، 2017/04/04، 23:25.

جمع النفايات المنزلية مشكلة حقيقية كون كانت مهمة جمع النفايات المنزلية موكلة للبلدية و متعاملين خواص قبل أن تقرر الولاية إستعادتها.

و تمتلك المؤسسة 400 شاحنة و توظف 4000 عون نظافة ،وبغية تمكينها من تحقيق مختلف برامجها التنموية زودت ولاية الجزائر "اكسترا نات" بميزانية تسيير قيمتها 1ر8 مليار دج و ميزانية تجهيز تعادل 750 مليون دج حسبما أعلن عنه مديرها العام رشيد مشاب لوكاله الأنباء الجزائرية .

و من المهام الأساسية الموكلة للمؤسسة هي تعزيز وسائل جمع و نقل النفايات المنزلية عبر تراب ولاية الجزائر العاصمة¹.

المطلب الثالث :مراقبة وإدارة النفايات المنزلية

من أجل الحفاظ على البيئة إعتمدت الجزائر عدة أساليب ووسائل من شأنها أن تدعم إستراتيجياتها في تطبيق نظم فعالة لإدارة النفايات .² فإنتهجت أساليب وقائية (الفرع الأول) ، وأخرى ردعية جزائية إدارية (الفرع الثاني) .

الفرع الأول : الوسائل الوقائية لتسيير النفايات المنزلية

يحق للإدارة أن تلتجأ إلى بعض الأساليب لهدف الحفاظ من تلوث البيئة منها الترخيص والإلزام والحضر ونظام التقارير ودراسة التأثير.

أولا / الترخيص

ويتم بمقتضاه تقييد حريات الأفراد بما يحقق النفع العام داخل المجتمع ،فلا يمكن مثلا الحصول على رخصة إستغلال المؤسسات المصنفة ما لم تضمن مراكز لردم نفاياتها³، كما

¹ - وكالة الأنباء الجزائرية ، إنطلاق نشاط مؤسسة "إكسترا نت" لجمع النفايات المنزلية في ضواحي العاصمة ، www.aps.dz/ar، 2017/04/04، 23:33 .

² - سامية العايب، المرجع السابق، ص6.

³ - المادة 26 من القانون 01-19 المتعلق بتسيير النفايات.

لا يمكن معالجة النفايات إلا في المنشآت الخاصة المرخص لها من قبل الوزير المكلف بالبيئة وفقا للأحكام التنظيمية المعمول بها.¹

ثانيا / الإلزام

وهو ضرورة إتيان نشاط ما ، فمثلا المادة 21 من القانون 19-01 تلزم كل منتج أو حائز للنفايات الخاصة الخطرة ضرورة التصريح للوزير المكلف بالبيئة بالمعلومات المتعلقة بكمية و طبيعة وخصائص هذه النفايات .

ثالثا / الحضر

وهو عكس الإلزام ، وهو وسيلة قانونية تقوم بتطبيقه الإدارة تهدف من خلاله منع إتيان بعض التصرفات بسبب الخطورة التي تنجم عن ممارستها ،مثلا المادة 20من القانون 19-01 تنص "يحضر إيداع وطمر وغمر النفايات الخاصة الخطرة في غير الأماكن و المواقع و المنشآت".

رابعا / نظام التقارير

وهو أسلوب جديد وضعه المشرع تماشيا مع التطور الدولي في مجال حماية البيئة ،و قد جاء هذا النظام ليكرس رقابة لاحقة و مستمرة على النشاطات و المنشآت فهو أسلوب مكمل لأسلوب الترخيص ، مثال المادة 21 من القانون 19-01 السالفة الذكر و المادة 47 من نفس القانون ، و هو يسهل على الإدارة عملية متابعة أصحاب الرخص من الناحية المالية و البشرية و يكون ذلك عن طريق تقديم أصحاب الرخص تقارير دورية عن نشاطاتهم.²

كما أن هناك نظام تقارير دوري حول الوضعية العامة للبيئة لكل ولاية تعده مديرية البيئة للولاية المعنية ، و من بين النقاط التي تطرق إليها هذا التقرير الوضعية الحالية للنفايات المنزلية على مستوى الولاية (ملحق رقم (02) تقرير حول البيئة في ولاية الوادي سنة 2013).

¹ -المادة 15 من القانون 19-01 المتعلق بتسيير النفايات.

² -سايح تركية ، حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري ،مكتبة الوفاء القانونية ، الجزائر،2014،ص134.

خامسا / نظام دراسة التأثير

هي دراسة تقييمية للمشاريع و المنشآت الخطرة و التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيئة البحرية أو الجوية أو البرية بما تسببه من آثار صحية نفسية أو فيزيولوجية بهدف الحد منها أو تقليلها ¹.

وبجانب قانون حماية البيئة نجد قوانين أخرى تحدد بعض المشاريع الواجب خضوعها لدراسة التأثير منها القانون 01-19 المتعلق بتسيير النفايات الذي أخضع شروط إختيار مواقع منشآت معالجة للنفايات و تهيئتها و إنجازها و تعديل عملها و توسيعها إلى التنظيم المتعلق بدراسة التأثير على البيئة،² و قد تضمن القانون رقم 01-19 في أحكامه ، التدابير الوقائية والتدابير التدخلية لتحقيق تسيير مستدام لنفايات حضرية ، فعلى سبيل المثال لا الحصر تحضر إستعمال مغلفات المواد الكيماوية لإحتواء مواد غذائية مباشرة (حسب المادة 09). يحضر إستعمال المنتجات المرسكلة التي يحتمل أن تشكل خطرا على الأشخاص في صناعة الأشياء المخصصة للأطفال ، وفق المادة 10، تهدف المادة 17 إلى عدم خلط النفايات الخاصة بالنفايات الأخرى (بما فيها النفايات المنزلية و ما شابهها)³.

الفرع الثاني :الوسائل الجزائية الإدارية والمدنية لسوء تسيير النفايات المنزلية

جاء القانون 01-19 بحماية إدارية للوقاية من الحصول الضرر البيئي لتفادي وقوع الفعل الذي يضر بالتوازن البيئي ، والردع لكل من يمارس نشاطا ضارا بالبيئة.⁴

أولا / الجزاءات الإدارية لسوء تسيير النفايات المنزلية

تعتبر هذه الجزاءات ردعية ، للضغط على منتج النفايات ،أو المتسبب في تلويث المحيط تحمل مسؤوليته التامة تجاه ذلك ومن بين هذه الجزاءات :

¹ -سايح تركية ، المرجع السابق ،ص139.

² -المادة 41من القانون 01-19 المتعلق بتسيير النفايات.

³ - سعيدي نبيهة ،المرجع السابق ،ص ص،158-159.

⁴ -عارف صالح مخلف ،الإدارة البيئية ،الحماية الإدارية للبيئة ،الأردن ،اليازودي ،2007،ص ص 68-69.

أ- الإخطار ووقف النشاط

الإخطار وهو أسلوب من أساليب الجزاء الإداري ، فهو تنبيه الإدارة للشخص الطبيعي أو المعنوي المخالفين لإتخاذ التدابير اللازمة لجعل نشاطهم مطابقا للمقاييس القانونية المعمول بها لحماية البيئة في مجال تسيير النفايات .¹

وأحسن تطبيق لأسلوب الإخطار في مجال تسيير النفايات ، ماجاءت به المادة 48 من قانون 01-19 على أنه إذا شكل إستغلال منشآت معالجة النفايات أخطارا وعواقب سلبية ذات خطورة على الصحة العمومية أو على البيئة ، تأمر السلطة الإدارية المختصة المستغل بإتخاذ الإجراءات الضرورية فورا لإصلاح هذه الأوضاع .

أما عن وقف النشاط فنص المشرع الجزائري على هذه الآلية بمقتضى المادة 48 فقرة 02 من القانون 01-19 ، فعندما يشكل إستغلال منشأة لمعالجة النفايات أخطارا أو عواقب سلبية ذات خطورة على الصحة العمومية أو على البيئة ، تأمر السلطة الإدارية المختصة المنشأة المستغلة بإتخاذ كافة الإجراءات لإصلاح هذه الأوضاع ، و في حالة إمتناع و عدم إمتثال هذه المنشآت تتخذ السلطة المذكورة تلقائيا للإجراءات التحفظية الضرورية على حساب المسؤول .

ب- سحب الترخيص

يعد هذا الإجراء من أخطر الإجراءات الإدارية التي خولها المشرع للإدارة ، والتي يمكنها بمقتضى هذا الإجراء تجريد المستغل للمنشآت المكلفة بمعالجة النفايات من الرخصة التي تحصل عليها لأنها لم تجعل نشاطها مطابقا للمقاييس القانونية البيئية في مجال تسيير النفايات في حدود الرخصة الممنوحة لذلك وفق أحكام المادتين 26 و 15 من القانون 01-19 المتعلق بتسيير النفايات.²

¹ - سامية العايب، المرجع السابق ،ص18.

² - سامية العايب، المرجع نفسه ،ص19 .

ج- الرسم على النفایات المنزلية

تمثل الرسوم على النفایات المنزلية ضريبة محلية تم إعتماؤها في قانون المالية سنة 1993 على كافة الأملاك المدنية ، وهي ضريبة سنوية تم سنها لصالح البلديات التي تعمل فيها مصلحة رفع النفایات المنزلية ، وهو رسم جزائي على نفقة ساكن البلدية ، تتناسب مع حجم سكان كل بلدية ، وقد كان يتم تحصيلها في نفس الوقت مع الرسم العقاري على الأملاك المبنية من طرف مصالح الجبائية،¹ وقد أدرج قانون المالية سنة 2000 بدفع تعريفه هذا الرسم وإبتداء من أول جانفي 2000 تصل قيمة رسم رفع النفایات المنزلية إلى² :

الجدول رقم (01):رسم رفع النفایات المنزلية

سكان البلدية	قيمة الرسم بالدينار الجزائري	
	حسب المنزل	حسب المحل التجاري
50 ألف ساكن	375	1000
أكثر من 50 ألف ساكن	500	1250

وقد شهد قانون المالية لسنة 2002 تعديل خاص برسم إزالة النفایات المنزلية ، وأصبح ما بين 500 و 1000 د.ج بالنسبة للسكان ، وبين 1000 و 10000 دج بالنسبة للمحلات التجارية³ وتجدر الإشارة إلى أنه ورغم إعادة تقويم معدلات الرسم إلا أنها بقيت غير كافية لتغطية تكاليف تسيير النفایات ، كما أن معدل إسترجاعها جد ضعيف من 20% إلى 30% في المتوسط .⁴

¹ - العابد رشيدة ، المرجع السابق ، ص96.

² - المادة رقم 15 من القانون رقم 99-11 ، يتضمن قانون المالية لسنة 2000، مؤرخ في 15 رمضان 1420 الموافق لـ: 1999/12/23 ، ج ر ، العدد 92، الصادرة في 17 رمضان عام 1420 هـ الموافق لـ 25 ديسمبر سنة 1999، ص7.

³ - المادة رقم 11 من القانون رقم 01-21 ، يتضمن قانون المالية لسنة 2002، مؤرخ في 7 شوال 1422 الموافق لـ: 2001/12/22 ، ج ر ، العدد 79، الصادرة في 08 شوال 1422 هـ ، الموافق لـ: 2001/12/23، ص9.

⁴ - كتوش عاشور ، عزوز علي ، فعالية الأدوات الجبائية في الحد من مشكلات التلوث البيئي، مداخلة لفائدة الملتقى الوطني الخامس بعنوان ، إقتصاد البيئة و التنمية المستدامة ، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة 21-22 أكتوبر 2008، الطبعة الأولى ، 2010، ص196.

ثانيا : الجزاءات المدنية لسوء تسيير النفايات المنزلية

بالإضافة للجزاءات الإدارية هناك جزاءات مدنية وجبائية يوقعها القضاء على كل مخالف لإجراءات حسن تسيير النفايات، حيث تكلف في هذا الصدد شرطة البيئة ببحث و معاينة التجاوزات و المخالفات المسجلة تطبيقا لأحكام القانون 10/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة،¹ فعلاوة على ضباط وأكوان الشرطة القضائية المنصوص عليهم في التشريع المعمول به ،حول المشرع لشرطة البيئة مهمة الوقاية الميدانية ،وتقصي المخالفات الواقعة ، وتحرير محاضر بذلك قصد مباشرة المتابعة القضائية والإدارية للمخالف بهدف تقادي المخاطر يمكن أن تتجم .²

وأمام الوعي الكبير بأهمية الحفاظ على البيئة و لخفض مستويات التلوث ، قام المشرع بتجريم الإعتداء المادي على المحيط الطبيعي و كذا إبطال التصرف غير القانوني فيه.³

وتتنص المادة 55 من القانون 01-19 على أن كل شخص طبيعي رمي النفايات المنزلية وما شابهها أو رفض إستعمال نظام جمع النفايات و فرزها ، فعليه دفع غرامة مالية من 500 دينار جزائري، في حين أن قيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الممارسين لنشاط تجاري أو صناعي بنفس المخالفة السالفة الذكر ،فهم سيتحملون غرامات مالية محصورة ما بين (10 000-50 000 د.ج).

أما بعض المخالفات الأخرى ينتج عنها عقوبات مزدوجة أي غرامة مالية والحبس لفترة زمنية أقلها شهران و أقصاها ثمان سنين و فق أحكام هذا القانون.

وتتنص المادة 61 على معاقبة من خالف أحكام المادة 17 بالسجن مع/أو الغرامة المالية ، السجن لفترة ثلاثة أشهر إلى سنتين كأقصى حد والغرامة المالية تتراوح قيمتها ما بين 300 000 د.ج حتى 500 000 د.ج.

¹ -دوار جميلة ، المرجع السابق،ص12 .

² -أنظر المادة 46 و ما بعدها من القانون 01-19 السالف الذكر .

³ - أنظر المادة53، و ما بعدها من ذات القانون .

المبحث الثاني

الأساليب المتعلقة بتهيئة النفايات المنزلية

إنّ اعتماد سياسة فرز النفايات المنزلية يكون عن طريق تخصيص أوعية منفصلة للمواد القابلة للتدوير والهدف الأساسي هو تقليص نسب النفايات على مستوى منشآت الطمر وعليه سنتطرق في المطلب الأول إلى فرز النفايات المنزلية و معالجتها ،وفي المطلب الثاني إلى نظام تدوير النفايات المنزلية ،أما المطلب الثالث سنعالج طرق التخلص من النفايات المنزلية .

المطلب الأول: فرز ومعالجة النفايات المنزلية و طرق التخلص منها

عند وصول النفايات المنزلية إلى المنشآت الخاصة بالمعالجة و الفرز يستوجب على هذه المنشآت القيام بفرز هذه النفايات و فصل كل نفاية عن الأخرى ، لضمان عدم الإضرار بالبيئة.¹ (الفرع الأول) ، ومن ثم معالجتها (الفرع الثاني) لإعادة إستغلالها ، كما أنّ لهذه النفايات المنزلية العديد من الأوجه للتخلص منها (الفرع الثالث) .

الفرع الأول : فرز النفايات المنزلية

إن عملية فرز النفايات المنزلية ، تكون بفصل جميع هذه النفايات المنزلية عن بعضها،كل نفاية على حدى،² وهذا الفصل يكون بحسب الطبيعة الفيزيائية ،والكيميائية لكل نفاية ، وكل هذه العمليات من أجل إعادة تهيئة وتدوير هذه النفايات وإعادة تصنيعها في المستقبل ،أو الإستعانة بهذه الماد الناتجة عن تدوير النفايات المنزلية .

كما تلتزم المؤسسة المسيرة للنفايات المنزلية ، بوضع نظام خاص بفرز النفايات المنزلية و ما شابهها ،وذلك لأجل إخضاع هذه النفايات إلى عملية التهيئة ، وإعادة التدوير،³ كما

يجب على حائز النفايات المنزلية إستعمال نظام الفرز المسخر من طرف الهيئات الإدارية المكلفة بتسيير النفايات المنزلية .¹

¹ -محمد مخنفر ،المرجع السابق ،ص 105.

² -أنظر المادة 03 ،من القانون رقم 19-01، السابق الذكر .

³ - أنظر المادة 34 ،من القانون رقم 19-01.

كما نظم المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية ، عمليات الفرز من خلال ضرورة تحديد خصائص النفايات المنزلية وما شابهها ، والتحديد الكمي لهذه النفايات عن طريق تحديد الكمية المنتجة من طرف المسؤولين عن النشاطات التجارية ، والمؤسسات الصناعية و ذلك عن طريق النسب المئوية للإنتاج.²

وهناك طريقتان للفرز :

أولا / الفرز اليدوي

وهذه العملية يقوم بها عمال مختصين في عمليات فرز النفايات المنزلية ، عن طريق فصل النفايات المنزلية من بعضها بطريقة يدوية ، بالتقنيات عن النفايات المنزلية في الأكياس الموجودة فيها ، أو ضمن أكوام النفايات على مستوى المنشآت ، و أماكن التجمع ، وبعد ذلك يقوم العمال بالبحث عن النفايات و فرزها عن بعضها بإستعمال حاويات بلاستيكية ، تساعد في عملية الفصل ، و تملأ كل حاوية من هذه الحاويات بنوع معين من النفايات المنزلية ، تمهيدا لنقلها إلى مراكز إعادة التدوير ، أو التصرف في هذه النفايات و بيعها لمصانع إعادة التدوير .³



أنظر الشكل رقم (01)

عملية الفرز اليدوي ، على مستوى مركز الردم
التقني بأم الصحاوين ، وادي العلندة ولاية الوادي .

¹ - أنظر المادة 35 ، من القانون رقم 01-19.

² - محمد مخنفر ، المرجع السابق ، ص 108.

³ - محمد نمر ، المرجع السابق ، ص 124.

ثانيا الفرز الأوتوماتيكي للنفايات المنزلية : وهي عبارة عن آلات تستعمل في فصل النفايات عن بعضها البعض بطرق ميكانيكية ، وتتولى هذه الآلة عمليات الفرز بدل العمال ، مما ينقص من الإصابات التي قد يتعرض لها العمل و كذا الأمراض والعدوى المحتملة .

أنظر الشكل رقم (02)



عملية الفرز الأتوماتيكي للنفايات المنزلية

كما إنتهجت الوكالة الوطنية للنفايات مشروع "حي تجريبي فرز إنتقائي"، وذلك على مستوى حي عدل المتواجد بحي الموز "بلدية المحمدية ،الجزائر العاصمة"بالشراكة مع المؤسسة "EXTRANET" وسكنات عدل ويضم الحي 1602 سكن تم تزويدهم بـ26 حاوية ذات سعة 770 لتر، لكل شريحة من النفايات "شريحة النفايات الجافة" التي ترفع كل ثلاثة أيام وشريحة النفايات العضوية التي ترفع بصفة يومية ،بعد أربعة أشهر،شهد الفرز الإنتقائي على مستوى الأحياء من طرف السكان إقبال كبير¹،مما سعى في إستدامة هذه النفايات .

الفرع الثاني : معالجة النفايات المنزلية

تتصدى عملية معالجة النفايات المنزلية لتغيير الخصائص الفيزيائية أو الكيميائية أو الإحيائية للنفايات ، وذلك من أجل إختزال حجم التلوث و تقليل درجة سميتها وحدة تلويثها للبيئة قبل بثها . وتتعدى طرق المعالجة بداية من الترشيح و التحويل إلى مادة صلبة وتحليل

¹-موقع الوكالة الوطنية للنفايات ،تاريخ الإطلاع 2017/03/29 ، WWW.AND.DZ

الإحيائي و نزع الكلور والتبخر والمعادلة و التثبيت الكيماوي والتصلب وذلك بحسب نوع المادة التي تتكون منها النفايات والخصائص الفيزيائية الكيماوية لها.¹

أولا /المعالجة البيولوجية للنفايات المنزلية (الميكانيكية)

وتكون عن طريق إستخدام و سائل التسميد ، التي تساعد في تحويل المواد القابلة للتخمر إلى مواد قابلة للإستعمال بواسطة كائنات مجهرية،² ومن مزايا المعالجة البيولوجية المساهمة في حماية البيئة بالتقليل من اللجوء إلى السماد الكيماوي ، إضافة إلى تأمين النفايات القابلة للتخمر ، التي تسمح بالحصول على مواد طبيعية كالبيوغاز الذي يستعمل في التوليدات الكهربائية و السماد الزراعي.³

ثانيا / المعالجة الحرارية للنفايات المنزلية

ثبت أن المعالجة الحرارية للنفايات هي حلا مجديا من الناحية البيئية لإستعادة الطاقة . فمن الحرارة التي نتجت عن الحرق ،تنتج تدفئة مركزية تستعمل في تدفئة المنازل و الماء الساخن.⁴

و ينتج عن هذه الطريقة نسب قليلة من الملوثات ،مقارنة مع الطرق التقليدية الأخرى بسبب أن عملية الحرق تحدث دون وجود الهواء الذي يسبب تصاعد الملوثات.⁵

وتشمل العمليات الحرارية لتحويل النفايات إلى طاقة ثلاث تكنولوجيات رئيسية هي:الحرق (incineration) والإنحلال الحراري (pyrolysis)، والتدوير أو التحويل إلى الغاز (gasification).⁶

¹ -زيد المال صفية ،إجراءات التحكم في التلوث من النفايات ،ملتقى وطني حول النظام القانوني لتسيير النفايات ،كلية الحقوق و العلوم القانونية ،جامعة 08ماي 1945قالمة ،02،02ديسمبر 2015، ص 5.

² - محمد نمر،المرجع السابق ،ص152.

³ - محمد نمر،المرجع السابق،167.

⁴ -موقع شركة WTE GROUP ،تاريخ الإطلاع 2017/03/30 . www.wte.de

⁵ -سامح غرايبة ،فرحان يحي ،المرجع السابق ،ص236.

⁶ -موقع البيئة و التنمية (Environnement-Développement)، تاريخ الإطلاع 2017/03/30 .www.afedmag.com

الفرع الثالث : طرق التخلص من النفايات المنزلية

لا تشكل عملية جمع النفايات المنزلية أي صعوبة بالنسبة للجهات المخول لها ذلك، وإنما تكمن المشكلة في التخلص من هذه النفايات المنزلية بطريقة مأمونة وسليمة .

أولاً / الطرق التقليدية للتخلص من النفايات المنزلية

أ-إلقاء النفايات المنزلية في البحار

و تعتبر هذه الطريقة من أقدم الطرق و أسهلها، و بموجبها يقوم منتجي النفايات المنزلية و بطرق سرية أو علنية، بإلقاء كميات كبيرة من النفايات سواء عن طريق الشاحنات ، أو عن طريق السفن ،في مناطق تبعد بمسافات كبيرة عن الشواطئ.¹

لكن هذه الطريقة لها آثار و خيمة على البيئة البحرية.

ب-حرق النفايات المنزلية

وهي طريقة قديمة يلجأ إليها البعض لسهولتها ،خاصة في الدول النامية بسكب الديزل (المازوت) بهدف التخلص منها في مناطق تجمعها التي تختارها بلديات المدن ،حيث تؤدي عملية الحرق إلى إنطلاق دخان كثيف وغازات ضارة بصحة الإنسان والحيوان ومنها مركبات ديوكسين المسرطن و مركبات الكاديوم السامة .كما يتسرب أجزاء من نواتج حرق المخلفات من المركبات الكيماوية الضارة بالبيئة مع مياه الأمطار والسيول إلى المياه الجوفية داخل الأرض و تلوثها.²

ثانياً / الطرق الحديثة للتخلص من النفايات المنزلية

في هذه الطريقة يتم التخلص من النفايات المنزلية، عن طريق الردم التقني ،بواسطة حفر كبيرة ،ويتم إفراغ النفايات على مستوى هذه الحفر بسمك 50سم ،ثم بعد ذلك تغطي هذه الطبقة من النفايات بطبقة من التربة ،وبعد ذلك تستعمل معدات ثقيلة ،لضغط هذه الطبقة إلى

¹ - سامح غرابية،فرحان يحي،المرجع السابق،ص206.

² -ثابت عبد المنعم إبراهيم،الآثار البيئية لمشكلة التخلص من النفايات بالحرق،مجلة أسيوط للدراسات البيئية،العدد 36،جانفي 2012،ص25.

أقل سمك ، ثم يتم إفراغ طبقة أخرى من النفايات المنزلية فوق الطبقة الأولى . و الهدف من ضغط طبقات النفايات هو تقليل حجم النفايات وأيضاً تشجيع تخمر النفايات تخمر النفايات،والهدف من عزل طبقة النفايات بطبقة ترابية هو التقليل من إنتشار القوارض والحشرات.¹

وهناك طريقة حديثة تتمثل في الحرق مع استرجاع الطاقة، حيث يعتبر هذا الأسلوب من الأساليب المعروفة لإدارة النفايات المنزلية، حيث يتم استرجاع الطاقة الكهربائية بحيث تبقى كمية قليلة جداً من الرماد الذي يمكن التخلص منه بسهولة. وهذه الطريقة موجودة في أوروبا لقلة المساحات المتاحة للطمر الصحي ، وفي بعض المناطق تستخدم النفايات في تدفئة المجمعات السكنية وذلك بحرقها ².

المطلب الثاني: نظام تدوير النفايات المنزلية

تعتبر عملية إعادة التدوير أحد المراحل الهامة عند إستكمال إستراتيجية إسترجاع النفايات القابلة للثمين ، مما يؤدي إلى التقليل من إستهلاك المواد الخام ، وتوفير الطاقة و تجنب تلوث الهواء ، و الغازات المسببة للإحتباس الحراري ، فسنتطرق إلى تعريف عملية التدوير والعوامل التي تتحكم فيها (الفرع الأول) ، والأهمية المرجوة من عملية التدوير في (الفرع الثاني) .

الفرع الأول :تعريف عملية التدوير و العوامل التي تتحكم فيها

أولاً / تعريف عملية التدوير

وهي إعادة تصنيع وإستخدام المخلفات المنزلية و ذلك لتقليل تأثير هذه المخلفات على البيئة.³

¹ -سعيد نبهة، المرجع السابق ،ص95.

² - النعيم ، عبد الله العلي ، تقنية التخلص من النفايات وتجربة مدينة الرياض . بحث قدم في مؤتمر مسقط بسلطنة عمان . سبتمبر 2003.

³-عمر زعباط ،النظام القانوني لتسيير مراكز الردم التقني CET ،ملتقى وطني حول النظام القانوني لتسيير النفايات ،مخبر الدراسات القانونية البيئية ،كلية الحقوق و العلوم القانونية ،جامعة 08ماي 1945 قالمة ،01.02 ديسمبر 2015،ص 07.

وتشمل عملية إعادة التدوير عملية الفصل أو الفرز وعملية الحزم أو الربط وعملية التعبئة بهدف التحضير لعملية التدوير، إضافة إلى آليات التدوير المتعلقة بكل مادة على حدا، و المعيار الحاسم لعملية إعادة التدوير هو ما إذا كانت المادة المعاد تدويرها تحل محل المادة البكر في العملية الإنتاجية و بذلك تغلق الدورة ، فالهدف الإجمالي هو تقليل مقدار المواد التي تدخل في الإقتصاد و التي تخرج منه و بذلك تتلاقى التكاليف البيئية لإستخراج و تصنيع المواد البكر و التخلص من النفايات ¹. وتوجد ثلاث أنواع من التقنيات المستعملة للتدوير: كيميائية ، ميكانيكية ، وعضوية.²

ثانيا / العوامل التي تتحكم في عملية التدوير

تلعب العوامل الاجتماعية و الإقتصادية دورا هاما في نجاح عملية التدوير والإستفادة من مكوناتها ، فلقد أوضحت البحوث بأن السكان الذين يعيشون في مناطق راقية يستجيبون لعملية التدوير بنسبة أكبر من سكان المناطق المتوسطة أو الأحياء الشعبية وكذلك حسب المستوى العلمي و الثقافي لكل أسرة .

كما إن مشاكل تمويل إعادة التدوير هي من أخطر ما يواجه القائمين على هذه المشاريع سواء أكان القطاع عام أو خاص ، و لذلك يجب عند وضع الإستراتيجية أن يوضع في الإعتبار مصادر تكاليف رأس المال اللازم لعملية التدوير ومصاريف التشغيل والصيانة لمعدات التدوير وكذلك تكاليف معدات التدوير ³.

كما يجب بحث مصادر الحل التي يمكن أن يجنيها المشروع والمتمثلة في أثمان بيع المنتجات المعاد تدويرها والإعتمادات المخصصة لعملية التدوير.⁴

¹ -جون إيونج، ترجمة شويكار زكي، الإستفادة من النفايات، القاهرة، الدارالدولية للنشر و التوزيع 1994، ص 38

² -بوفارة فاطمة، تسيير النفايات الحضرية الصلبة و التنمية المستدامة في الجزائر، حالة مدينة الخروب، مذكرة ماجستير في التهيئة الإقليمية، كلية علوم الأرض الجغرافيا والتهيئة العمرانية، قسم التهيئة العمرانية، جامعة مننوري قسنطينة، 2009، ص40.

³ - العابد رشيدة ، المرجع السابق ، ص48.

⁴ -أحمد عبد الوهاب عبد الجواد، تكنولوجيا تدوير النفايات ، المرجع السابق، ص53 .

الفرع الثاني: أهمية تدوير النفايات المنزلية

أبرز خبراء البيئة أن إعادة تصنيع أكثر من ثلاثة ملايين طن من النفايات المنزلية كل عام، يتم قذفها غالبا داخل المفرغات العامة، أو حرقها في مراكز الترميد لها جدوى إقتصادية أكيدة، أين تسبب إهمال هذه النفايات في تكبيد الخزينة العمومية خسائر تربو عن 7 ملايين دولار جراء إهدار وعاء بهذا الحجم،¹ ورغم الإمكانيات الموجودة بالجزائر، خاصة في مجال تدوير الورق و الزجاج، وكذا البلاستيك والمعادن فإن المواد الموجهة للتقويم تبقى ضعيفة جدا.² وحسب وزارة الموارد المائية و البيئة، يمكن للجزائر أن تسترجع كمية من النفايات تقدر ب: 760000 طن في السنة، مما يعادل 3.5 مليار د.ج .

جدول رقم (02) قدرة الجزائر لإسترجاع النفايات

نوع النفاية	كمية (طن/ سنة)
الورق	385000
البلاستيك	130000
المعادن	100000
الزجاج	50000
مواد مختلفة	95000
المجموع	760000

المصدر: وزارة الموارد المائية و البيئة

أولا: أهمية تدوير الورق

تعتبر عملية إعادة تدوير المخلفات الورقية عملية إقتصادية من الدرجة الأولى، حيث توفر الخامات التي تستخدم في صناعة لب الورق من أشجار و مواد سيلوليزية أخرى.³ ويمكن تعريف إعادة تدوير الورق على أنه عملية إعادة تصنيع واستغلال جيد للمخلفات، سواء كانت منزلية، صناعية زراعية حيث تسمح لنا بإعادة تصنيع الجرائد إلى أطباق كرتونية، أو إعادة

¹ -موقع البوابة الجزائرية للطاقت المتجددة، تاريخ الإطلاع، WWW.PORTAIL.CDER.DZ.2017/03/31.

² - بوفنارة فاطمة، المرجع السابق، ص41.

³ -زكريا محمد عبد الوهاب طاحون، إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف، مطبعة ناس عابدين، القاهرة، 2005، ص224.

تصنيع العلب المعدنية القديمة لتقديم علب جديدة وبالتالي التقليل من تراكمها في البيئة، و تتم هذه العملية عن طريق تصنيف وفصل المخلفات على أساس المواد الخام الموجودة بها، ثم إعادة تصنيع كل مادة على حدى .

وفي ما يتعلق بإعادة تدوير الورق يعتبر الورق أحد أهم المنتجات الصناعية وهو عبارة عن مادة على شكل صفحات رقيقة تصنع بنسج الألياف السليلوزية للخضروات ،وتستخدم مادة تلك الصفحات في الكتابة و الطباعة و التغليف و التعبئة وفي الوفاء بالعديد من الأغراض التي تتراوح بين ترشيح الرواسب من المحاليل وصناعة أنواع معينة من مواد البناء يأتي الورق من ألياف السليلوز الموجودة في جدران مختلف الخلايا النباتية ، وتشمل نبات الخيزران والقطن وعشب الحلفاء والقنب والجوت ، وعيدان قصب السكر وسيقان القمح والأرز وأخشاب أخرى متنوعة ¹.

ثانيا : أهمية تدوير النفايات البلاستيكية

كانت وإلى عهد قريب تسبب المنتجات البلاستيكية مشاكل خطيرة عند التخلص منها ، فلم تكن قد وصلت التكنولوجيا بعد إلى طرق إقتصادية لإعادة تدويرها ، أما الآن فقد تقدمت تكنولوجيا تدوير البلاستيك بصورة مذهلة حتى أن كل أنواع البلاستيك اليوم يتم تدويرها وإسترجاع مكوناتها بطرق إقتصادية ².

ويعتبر البلاستيك من أكثر المواد الملوثة في العالم لكنه من جهة أخرى بعد عملية إعادة التدوير ، يستخدم لتصنيع عدد لا يصدق من المنتجات التي نستخدمها كل يوم ، وأصبح من الصعب العيش من دونها ، مثل حاويات المشروبات ، والمواد الغذائية ، وأكياس القمامة وعملية إعادة التدوير تعتبر محافظة على الطاقة والموارد الطبيعية كما أنها تساهم في النمو الإقتصادي للبلاد ، مما يوفر العمل لعدد كبير من الافراد العاطلين عن العمل

ويمكن تلخيص الفوائد البيئية التي يمكن الحصول عليها نتيجة إستعمال المواد المعاد تدويرها بدلا من الخامات في الجدول التالي:

¹ موسوعة البيئة ، www.bee2ah.com تاريخ الإطلاع 2017/04/04 ، 23:33.

² - بوفنارة فاطمة، المرجع السابق ،ص 53.

الجدول رقم (03): الفائدة البيئية من التدوير

الفائدة البيئية	الألمنيوم %	الفولاذ %	الورق %	الزجاج %
خفض الطاقة	98-90	74-47	74-23	32-4
خفض تلوث الهواء	95	85	74	20
خفض تلوث الماء	97	76	35	-
خفض نفايات التعدين	-	97	-	80
خفض إستعمال المياه	-	40	58	50

المصدر: فاطمة الزهراء زرواطي، التكاليف الناتجة عن التلوث البيئي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد العلوم الإقتصادية، 1998، ص 96.

أما تدوير النفايات المنزلية و النفايات المماثلة لها بالجزائر، فهو قطاع غير مستغل بالشكل الكافي لكنه ذو إمكانية قوية في مجال الإستثمارات وخلق فرص الشغل، وتسجل الجزائر تأخر مهما في مجال تدوير (الجمع، النقل، التخلص) من النفايات، وهو الأمر الذي له إنعكاسات إقتصادية وصحية مهمة.¹

وحسب كاتبة الدولة المكلفة بالبيئة، فإن الجزائر تفقد 300 أورو سنويا بسبب عدم إعتداد تدوير النفايات، ويسعى البرنامج الوطني للتدوير المندمج للنفايات الحضرية إلى تقليص إنتاج النفايات والرفع من معدل التدوير للوصول لنسبة 70% في أفق لسنة 2020 مقابل نسبة تتراوح حاليا بين 5 و 6%.² لمواجهة الخطر المتنامي الناتج عن زيادة كميات الإنتاج و تنوعها بدأ يدق ناقوس الخطر، وهذا ما جعل المهتمين يعكفون على دراسة مختلف بدائل الطرق لمعالجة النفايات و إزالتها لإختيار الطريقة الأنسب صحيا وبيئيا وإقتصاديا.

النفايات مهما كان نوعها ومصدرها وكيف ما كان حجمها وفي كل حالاتها، تمتاز بقابلية المعالجة سواء أكان بالجمع والفرز والرسكلة أو بالتحويل والتصنيع الإضافي وإعادة

¹ -ملياني نادية، تدوير نفايات المناطق السياحية، ملتقى وطني حول النظام القانوني لتسيير النفايات، مخبر الدراسات القانونية البيئية، كلية الحقوق و العلوم القانونية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 01-02 ديسمبر 2015، ص 16.

² - ملياني نادية، المرجع نفسه، ص 16.

الإستخدام ، أو بطرق الإزالة و التصريف النهائي كالحرق الطاقوي أو التفتيت أو بالردم أو الدفن أو بطرحها وتصريفها في وسط مكشوف .¹

المطلب الثالث: مراكز التصريف التقنية للتخلص من النفايات المنزلية

من الحلول التقنية المتبعة من طرف الجزائر لصرف النفايات المنزلية نجد عملية الرّدْم (Enfouissement) ،وعلى هذا الأساس قامت الجزائر بإنشاء العديد من مراكز الرّدْم التقنية (C.E.T)،ذلك لإزالة المفرغات العشوائية التي قدر عددها على المستوى الوطني بـ 3000مفرغة ،وهناك حوالي 118 مركز تقني للردم منها 43 دخل حيز الإستغلال والباقي في طور الإنجاز .²

الفرع الأول : المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني لولاية الوادي

أولا / تعريف المؤسسة

المؤسسة العمومية لتسيير مراكز الردم التقني هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تحت وصاية والي ولاية الوادي،وهي تقع ببلدية الوادي (حي النخيل بمقر الولاية سابقا).

أنشئت المؤسسة بمقتضى قرار وزاري مشترك (وزارة الداخلية والجماعات المحلية مع وزارة المالية ووزارة التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة) المؤرخ في 01 سبتمبر 2009 المتضمن إنشاء مؤسسة تسيير مراكز الردم التقني لولاية الوادي ، و حسب القرار رقم 4131 المؤرخ في 06 أكتوبر 2016 الذي يتضمن تجديد أعضاء مجلس إدارة المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني للنفايات لولاية الوادي.(الملحق رقم 03).

¹ -تومي ميلود ،(ضرورة المعالجة الاقتصادية للنفايات)،مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،العدد الثاني ،كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ،قسم العلوم الاقتصادية ،جوان 2002، ص 201.

² -زيد المال صفية ، المرجع السابق ،ص12 .

-وقد كانت الانطلاقة الفعلية لنشاط المؤسسة بناءا على القرار الولائي رقم 1936 المؤرخ في 2013/10/02 المتضمن تعيين أعضاء مجلس إدارة المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني للنفايات لولاية الوادي : في شهر سبتمبر 2013.

يشرف على إدارة و تسيير المؤسسة مجلس إدارة و يديرها مدير حسب نص المادة 08 من القرار الوزاري المشترك و يرأس مجلس الإدارة الوالي أو ممثله و يتكون من :

- رئيس المجلس الشعبي الولائي أو ممثلا عنه .
- المدير المكلف بالإدارة المحلية .
- المدير المكلف بالتخطيط و التهيئة العمرانية .
- المدير المكلف بأملاك الدولة .
- المدير المكلف بالمصالح الفلاحية .
- المدير المكلف بالبيئة .
- المدير المكلف بالتعمير .
- المدير المكلف بالري .
- المدير المكلف بالسياحة .
- رؤساء المجالس الشعبية البلدية لأماكن تواجد مراكز الردم التقني و رئيس المجلس الشعبي البلدي المعين من طرف زملائه .

و حسب المادة 10 من نفس القرار يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة بقرار من الوالي لمدة ثلاث(03) سنوات قابلة للتجديد .

ومهام المؤسسة خدمية بالدرجة الأولى،فمهمتها الأساسية تتمثل في التسيير الإداري و التقني لمركز الردم التقني.

ومن مهام المؤسسة :

- إستقبال ومعالجة النفايات على مستوى مركز الردم التقني (أماالصحاوين) بوادي العلندة.

- مراقبة عملية فرز النفايات ورسكلتها وإعادة تثمين ما هو قابل للإسترجاع.

- تحسيس المواطنين والمؤسسات عبر وسائل الإعلام في مجال حماية البيئة.

(وثيقة متحصل عليها من المؤسسة الولائية العمومية لتسيير مراكز الردم التقني لولاية الوادي تحدد مهامها).

ثانيا / الهيكل التنظيمي للمؤسسة

فالهيكل التنظيمي للمؤسسة هو وسيلة لتحقيق الأهداف المرجوة إذا تم إستخدامه بشكل جيد و مناسب .وقد تم إعداد هيكل تنظيمي للمؤسسة العمومية لتسيير مراكز الردم التقني من طرف مجلس الإدارة . (كما هو موضح في الملحق رقم 04) .

ثالثا / عمليات و نشاط المؤسسة

يمكن تجسيد نشاط المؤسسة فيما يلي :¹

1-الشراء :وتتمثل أهم مشتريات المؤسسة في تجهيزات المكاتب ،ألبسة عمال الفرز ...

2-الإنتاج :تعتبر أهم حلقة في نشاط المؤسسة من خلالها بإستقبال الشاحنات الخاصة بنقل النفايات في مركز الردم التقني أين تقوم بعملية فرز هذه النفايات و إسترجاع ما هو قابل للرسكلة من ورق وزجاج وبلاستيك ومطاط .

3-البيع :تشرف عليها مصلحة الإدارة والوسائل وذلك وفق حالتين .



- في الحالة الأولى :تتمثل في إستقبال النفايات المنزلية بالمركز لمختلف البلديات أو الخواص و التي تتم وفق عقود مبرمة بين المؤسسة والأطراف الأخرى ،مع العلم أن السعر الحالي الذي حددته المؤسسة لردم الطن الواحد هو: 950,00 خارج الرسوم.

إستقبال شاحنات قمامة ووزنها قبل عملية
التفريغ على مستوى مركز الردم بأم
الصحاوين وادي العنقدة الوادي

¹ -برنامج عرض يبين نشأة و مهام المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكزالردم التقني لولاية الوادي ،متحصل عليه من طرف المؤسسة نفسها بتاريخ 2017/04/03.

-أما بالنسبة للحالة الثانية: تتمثل في بيع المواد المسترجعة، أو تأجير الدرج قصد فرز المواد القابلة للرسكلة .



نفايات بلاستيكية مسترجعة معروضة للبيع
لإعادة رسكلتها

الفرع الثاني: عمليات تسيير النفايات المنزلية بمركز الردم التقني أم الصحاوين

أولا /التعريف بالمركز

يعتبر مركز الردم التقني مابين البلديات أم الصحاوين، وادي العلندة مكسبا تنمويا حقيقيا له الأثر المباشر في مجال الحفاظ على البيئة من خلال التسيير الأمثل للنفايات المنزلية.¹ و تم تصنيفه من الصنف الثاني "ب" (النفايات المنزلية و ما شابهها) .

وبدأ الإستغلال الفعلي للمركز في 10 أكتوبر 2013، حيث يعتبر المسير الرئيسي للمركز هي المؤسسة العمومية لتسيير مراكز الردم التقني لولاية الوادي .

يقع المركز شرق بلدية وادي العلندة و يتربع على مساحة قدرها 12هكتار ،و تعد مدة إستغلال المركز 20 سنة .(ملحق رقم (05) بطاقة تقنية حول مركز الردم التقني بولاية الوادي) .

حفرتين أو خندقين مخصصان للردم و حوض للترسيب



¹ -إبراهيم فرحات، (مكلف بالتسيير الإداري)، مقر المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني لولاية الوادي، 2017/01/02.

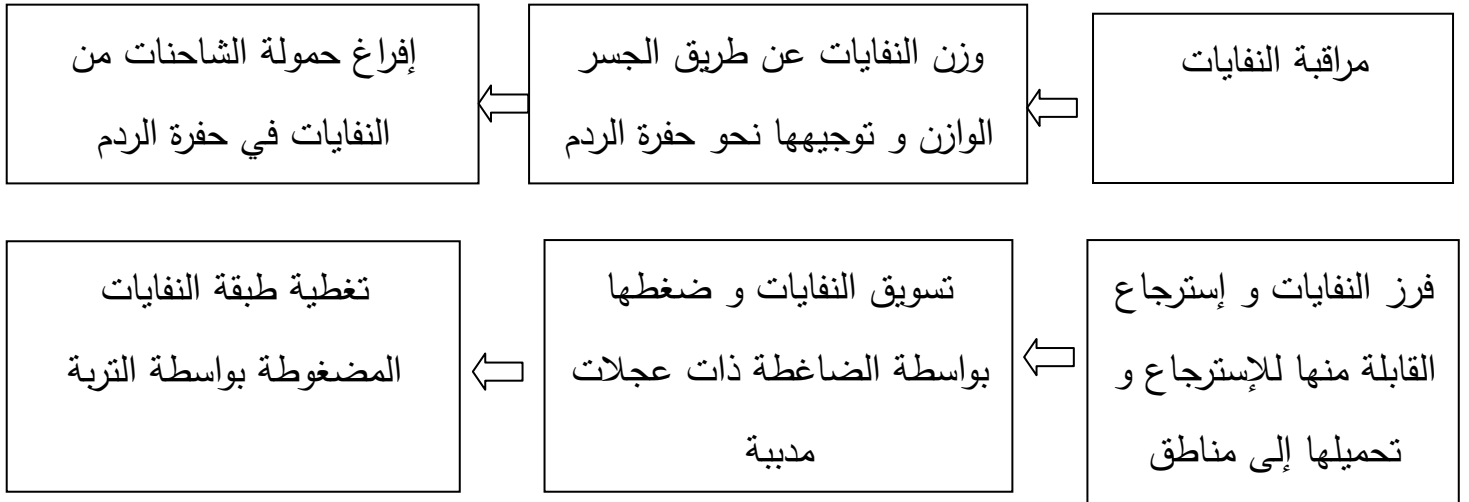
يمكن تلخيص البلديات المتعاقدة معها المؤسسة في الجدول التالي :

السنة	البلديات
2013	الوادي - البياضة- وادي العلندة - ورماس .
2014	الوادي - البياضة- وادي العلندة - ورماس -كوينين
2015	الوادي - البياضة- وادي العلندة - ورماس -كوينين
2016	الوادي - البياضة- وادي العلندة - ورماس -كوينين
2017	الوادي - البياضة- وادي العلندة - ورماس -كوينين - قمار

المصدر: من إعداد الطالب بناء على وثائق المؤسسة.

ثانيا / مراحل تسيير النفايات المنزلية في مركز الردم التقني بأم الصحاوين

تقوم شاحنات البلديات السالفة الذكر (توجد بينها و بين المؤسسة إتفاقية لردم النفايات المنزلية)، بعد قيامها بعملية جمع النفايات من مختلف الأحياء تتجه نحو مركز الردم أم الصحاوين وهناك تحدث مجموعة من العمليات الموضحة في الشكل التالي :



المصدر :إعداد الطالب بناء على جولة ميدانية في المركز.

الخاتمة

في نهاية دراستنا ، ومن خلال بحثنا هذا يمكن أن نخلص إلى أهم النتائج والتوصيات التالية .

أولا / النتائج

- الأسلوب المتكامل لتسيير النفايات المنزلية ، يركز على مبادئ ومعايير دولية نصت عليها الأجندة 21 ، التي تعد وثيقة مرجعية في مجال تسيير النفايات المنزلية .

- يجسد هذا التسيير بإستراتيجيات وسياسات ضمن نظام متكامل يغطي كافة المجالات والمراحل المتعلقة بإدارتها، ودراستها من الناحية البيئية والإجتماعية ، مع إختيار الحلول المناسبة لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة المنشودة.

- لعل الجزائر في الآونة الأخيرة وسعيا منها لضمان إدارة سليمة لتسيير النفايات أولت إهتماماً خاصاً يقضاً بالبيئة من خلال النصوص و القوانين الهادفة إلى حماية البيئة التي وضعها المشرع الجزائري والقدرات المؤسسية التي خولتها هذا الإختصاص ، وهذا بهدف المحافظة على صحة الإنسان وسلامة البيئة، من أهمهما القانون رقم 01-19 الخاص بتسيير النفايات ، وإزالتها ومراقبتها، حيث كانت له الإضافة في إدماج التدابير التحضيرية لترقية أنشطة الفرز وتثمين النفايات بالجزائر..

- وجود بعض الثغرات في ما يخص آليات الرسكلة وآلية العقاب وآليات الرقابة عند تطبيق القانون 01-19 .

- بالرغم من التطور في الوعي الجزائري بخطورة النفايات المنزلية ، وتحقيق الفعالية الإقتصادية والبيئية عبر إدماج طرائق المعالجة القبلية ، وفرض ضريبة بيئية ، وتفعيل مبدأ الإستغلال المستدام ، وخلق موارد جديدة للثروة بإستغلال هذه النفايات ، عن طريق تشجيع الإستثمارات الخاصة بالنفايات ، يتبين أن الجزائر لازالت متأخرة حتى مقارنة بالدول النامية في مجال إعادة تدوير النفايات ، وذلك من خلال الرمي العشوائي للنفايات في المفارغ العمومية دون فرزها ، وإعادة تثمينها ، إضافة إلى ذلك عدم إستغلال النفايات في مجال الصناعات الخاصة بالأسمدة

الزراعية ، مما يؤثر على إستنزاف الثروات والموارد الطبيعية الخاصة بالأجيال القادمة ، ومنه التخلي عن مبدأ مهم من مبادئ قانون البيئة ، وهو مبدأ التنمية المستدامة .

ثانيا / التوصيات

أهم مايشمن أن أقترحه من توصيات في خاتمة بحثي ورسالتي مايلي:

- إن حماية البيئة مسؤولية المواطن قبل الدولة، عليه وجب ترسيخ ثقافة بيئية تبدأ من الأسرة فالمدرسة وصولا إلى المحيط الخارجي بجميع مستوياته.

- ضرورة سن قوانين تنظم عمل ونشاط مراكز الردم التقني بالجزائر.

- ضرورة توفير الحاويات في جميع الأحياء السكنية ، بحيث يتم توزيعها على أبعاد مناسبة وقريبة من الوحدات السكنية ، وتحديد موعد ثابت لتفريغ الحاويات، وإبلاغ المواطنين بذلك ، والتأكيد على إستخدام الأكياس البلاستيكية لحفظ النفايات ، وذلك لحماية البيئة من التلوث وتسهيل عملية التخلص منها بشكل يضمن عدم تآثرها .

- توعية شاملة لكافة شرائح المجتمع في مختلف القطاعات ،من أجل تسيير أمثل للنفايات المنزلية ، والذي يقتضي تضافر جهود الفاعلين في المجتمع المدني ، من أجل الوصول إلى حل هذه الإشكالية ،المتتمثلة في تسيير النفايات المنزلية في إطار تنمية مستدامة.

- السعي لإدخال مادة التربية البيئية في المناهج الدراسية للتلاميذ لتنمية مهاراتهم نحو بيئتهم وإحترام العلاقة التي تربطهم بها ومشاركة التلاميذ في حملة التوعية، والتنفيذ في إطار موضوع فرز وتدوير النفايات ، إنطلاقا من مدارسهم إلى منازلهم، وبالتالي إلى المجتمع ككل، ذلك أن الفرز من المصدر يعتمد على تعاون الأفراد كافة عبر فصل النفايات المنزلية وتصنيفها من مواد قابلة لإعادة التدوير ومواد خاصة بالنفايات العضوية .

- تحفيز المواطنين ماليا لأجل الجمع الإنتقائي للنفايات المنزلية، وفرزها حسب نوعها ومادتها.

- تقديم الدعم الفني والتقني في مجال رسكلة وإعادة تدوير النفايات من طرف المؤسسات الإقتصادية، وذلك بإبرام عقود شراكة مع خبراء مختصين في هذا المجال.

- تقديم تحفيزات لتشجيع ودعوة المستثمرين، للإستثمار في معالجة ورسكلة النفايات .
- عقد مؤتمرات دولية لعرض الخبرات الدولية التي عرفت نجاحا في عملية ردم و رسكلة و إعادة تدوير النفايات .
- اللجوء إلى العقود الإتفاقية مع المتعاملين الإقتصاديين لتسيير النفايات المنزلية، بدلا من التسيير المباشر الذي أظهر نقائص عملية .
- تفعيل تطبيق الجزاءات الإدارية لسوء تسيير النفايات المنزلية قبل أن نصل للعقوبات الجزائية دون أن نهمل الإجراءات الوقائية التي سطرته الدولة لضمان تطبيق إستراتيجية سليمة وفعالة لإدارة ومعالجة النفايات.
- إيجاد تنسيق عالي المستوى بين الجهات المعنية بقضايا البيئة ووزارة التعليم العالي من خلال ماتقدمه من مشاريع بحث في هذا المجال.
- إعادة النظر في قيمة الجباية البيئية في ما يخص مجال تسيير النفايات المنزلية، بفرض إتوات جديدة حتى على المواطن.
- إنَّ نجاح الإستراتيجية التي سطرته الدولة ، لايتوقف فقط على ثراء المنظومة التشريعية البيئية فقط ،حسب رأيي بل لابد من تعزيز هذه الترسانة بتفعيل دور الأجهزة والهيئات الإدارية والمؤسسات الإقتصادية، التي منحها المشرع أساليب لحماية البيئة عن طريق معالجة النفايات وتسييرها أحسن تسيير .
- ونافلة القول أرجو أن يكون بحثي هذا قد سلط الضوء على موضوع تسيير النفايات المنزلية في ضوء حماية البيئة بالجزائر ، ووضح جوانب هامة قد تكون غامضة للوهلة الأولى ، كما أرجوا أن يشكل إضافة مهمة لجميع المهتمين بهذا الإحتصاص ، وتظل آفاق البحث في هذا الموضوع رحبة ، ومن التواضع القول بأنَّ هناك محطات وإشكالات في هذا الموضوع بقت في حاجة إلى تنوير أعمق وجهد لاحق ، ويتعين علينا مواصلة الجهود لإكتشاف الثغرات والملاحظات على القوانين المتعلقة بهذا الموضوع ، والتوصية بكل ما هو ملائم للقضاء على

ظاهرة النفائات المنزلية وتحويلها إلى ظاهرة إقتصادية ربحية مستدامة ، وهذا من مسؤولية الجميع وتكاتف جميع الأدوار كل في اختصاصه.

(إِنَّ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ) آية 88 من سورة هود.

الملحق رقم (01)

دفتـر الشروط :

خدمات جمع و رفع القمامة
المنزلية و النفايات عبر
مدينة الوادي

مقسمة إلى حصص منفصلة:

الحصة رقم 01: و تشمل القطاعات التالية:(01)،
الحصة رقم 02: و تشمل القطاعات التالية:(02)،
الحصة رقم 03: و تشمل القطاعات التالية:(03)،

عنوان العملية :

خدمات جمع و رفع القمامة المنزلية و النفايات عبر كامل مدينة الوادي
التمويل : ميزانية البلدية 2016 - قسم التشغيل - 611-9219

العرض المالي

ولاية الوادي
دائرة الوادي
بلدية الوادي

رسالة العرض

أنا الموقع (ة) أسفله ،

اللقب و الاسم :

المهنة ب:

الساكن ب:

المتصرف بإسم و لحساب..... ، المقيد بالسجل التجاري أو سجل الحرف و المهن أو غير ذلك

(يوضح).....

- بعد الإطلاع على وثائق مشروع الصفقة، و بعد تقدير نوع الخدمات الواجب القيام بها و مدى صعوبتها من و جهة نظري و تحت مسؤوليتي
:.....

- أسلم جدولا بالأسعار و بيانيا تقديريا مفصلا طبقا للإطارين الواردين في ملف مشروع الصفقة ، موقعين بإسمي ألتزم و أتعهد تجاه (السيد
رئيس بلدية الوادي) بتنفيذ الخدمات طبقا لشروط دفتر التعليمات الخاصة مقابل مبلغ بدون رسوم
(..... HT دج) ،

وبالأحرف(خارج الرسوم)

و بمبلغ بكل الرسوم.....(TTC)

و بالأحرف(بكل الرسوم)

ألتزم بتنفيذ الصفقة في آجال بالأرقام و الأحرف.....

- تبرئ المصلحة المتعاقدة ذمتها من المبالغ المستحقة منها بدفعها في الحساب المصرفي أو الحساب البريدي رقم
لدى
العنوان:.....

- أؤكد ، تحت طائلة فسخ الصفقة بقوة القانون أو وضعها تحت التسيير المباشر للإدارة على حساب الشركة ، بأن الشركة المذكورة لا تنطبق
عليها المنوعات المنصوص عليها في التشريع و التنظيم المعمول بهما أشهد أن المعلومات المذكورة أعلاه صحيحة تحت طائلة النعوض
لتطبيق العقوبات المنصوص عليها في المادة 216 من الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو سنة 1966 و المنضمن قانون العقوبات،
المعدل و المتمم.

حرر ب.....في.....

المتعهد

(إسم و صفة الموقع و ختم المتعهد)

ملاحظة : في حالة تجمع يقدم كل عضو رسالة العرض الخاص به ، و يبين رئيس التجمع أنه يتصرف بإسم التجمع مع توضيح طبيعة التجمع
(بالشاركة أو التضامن)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية الوادي

دائرة الوادي

بلدية الوادي

جدول الأسعار الوحدوية

خدمات جمع و رفع القمامة المنزلية و النفائات عبر كامل مدينة الوادي
الحصة رقم 01: و تشمل القطاعات التالية: (رقم 01 - السوق المركزي)،

الرقم	تعيين الأشغال	سعر الوحدة
01	خدمات جمع و رفع القمامة المنزلية والنفائات عبر كامل مدينة الوادي ب (الطن) الحصة رقم 01 : و تشمل القطاعات التالية: (رقم 01 - السوق المركزي)، السعر الوحدوي للطن:.....	

..... في:

ختم و إمضاء المتعامل المتعاقد

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية الوادي

دائرة الوادي

بلدية الوادي

الكشف الكمي و التقديري

خدمات جمع و رفع القمامة المنزلية و النفايات عبر كامل مدينة الوادي
الحصة رقم 01: و تشمل القطاعات التالية: (رقم 01 - السوق المركزي)،

الرقم	تعيين الاشغال	الوحدة	الكمية النفايات	سعر الوحدة HT	المبلغ
01	خدمات جمع و رفع القمامة المنزلية و النفايات عبر كامل مدينة الوادي الحصة رقم 01: و تشمل القطاعات التالية: (رقم 01 - السوق المركزي)	طن	950		
	المجموع العام خارج الرسوم (HT)				
	الرسم على القيمة المضافة بـ: 17%				
	المجموع العام بكامل الرسوم (TTC)				

حدد مبلغ هذا الكشف بمبلغ بكامل الرسوم (TTC):

.....

..... في:

ختم و إمضاء المتعامل المتعاقد

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية الوادي

دائرة الوادي

بلدية الوادي

جدول الأسعار الوحدوية

خدمات جمع و رفع القمامة المنزلية و النفايات عبر كامل مدينة الوادي
الحصة رقم 02: و تشمل القطاعات التالية: (رقم 02 - حي الاعشاش وحي المصاعبة)،

الرقم	تعيين الأشغال	سعر الوحدة
01	خدمات جمع و رفع القمامة المنزلية و النفايات عبر كامل مدينة الوادي ب (الطن) الحصة رقم 02: و تشمل القطاعات التالية: (رقم 02 - حي الاعشاش وحي المصاعبة)، السعر الوحدوي للطن:.....	

..... في:

ختم و إمضاء المتعامل المتعاقد

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية الوادي

دائرة الوادي

بلدية الوادي

الكشف الكمي و التقديري

خدمات جمع و رفع القمامة المنزلية و النفايات عبر كامل مدينة الوادي
الحصة رقم 02: و تشمل القطاعات التالية: (رقم 02 - حي الاعشاش وحي المصاعبة)،

الرقم	تعيين الاشغال	الوحدة	الكمية النفايات	سعر الوحدة HT	المبلغ
01	خدمات جمع و رفع القمامة المنزلية و النفايات عبر كامل مدينة الوادي الحصة رقم 02: و تشمل القطاعات التالية: (رقم 02 - حي الاعشاش وحي المصاعبة)،	الطن	800		
	المجموع العام خارج الرسوم (HT)				
	الرسم على القيمة المضافة ب: 17%				
	المجموع العام بكامل الرسوم (TTC)				

حدد مبلغ هذا الكشف بمبلغ بكامل الرسوم (111):

.....

..... في:

ختم و إمضاء المتعامل المتعاقد

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية الوادي

دائرة الوادي

بلدية الوادي

جدول الأسعار الوحدوية

خدمات جمع و رفع القمامة المنزلية و النفائات عبر كامل مدينة الوادي
الحصة رقم 03: و تشمل القطاعات التالية: (رقم 03 - حي 08 ماي وحي الناظور)،

الرقم	تعيين الأشغال	سعر الوحدة
01	خدمات جمع و رفع القمامة المنزلية و النفائات عبر كامل مدينة الوادي ب (الطن) الحصة رقم 03: و تشمل القطاعات التالية: (رقم 03 - حي 08 ماي و حي الناظور)، السعر الوحدوي للطن:..... 	

..... في:

ختم و إمضاء المتعامل المتعاقد

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية الوادي

دائرة الوادي

بلدية الوادي

الكشف الكمي و التقديري

خدمات جمع و رفع القمامة المنزلية و النفايات عبر كامل مدينة الوادي
الحصة رقم 03: و تشمل القطاعات التالية: (رقم 03 - حي 08 ماي وحي الناظور)،

الرقم	تعيين الاشغال	الوحدة	الكمية النفايات	سعر الوحدة HT	المبلغ
01	خدمات جمع و رفع القمامة المنزلية و النفايات عبر كامل مدينة الوادي الحصة رقم 03: و تشمل القطاعات التالية: (رقم 03 - حي 08 ماي وحي الناظور)،	الطن	1550		
	المجموع العام خارج الرسوم (HT)				
	الرسم على القيمة المضافة بـ: 17%				
	المجموع العام بكامل الرسوم (TTC)				

حدد مبلغ هذا الكشف بمبلغ بكامل الرسوم (TTC):

.....

..... في:

ختم و إمضاء المتعامل المتعاقد

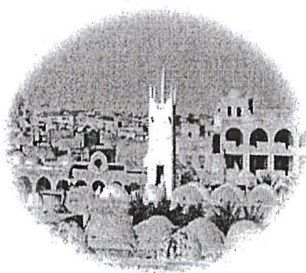
الملحق رقم (02)

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

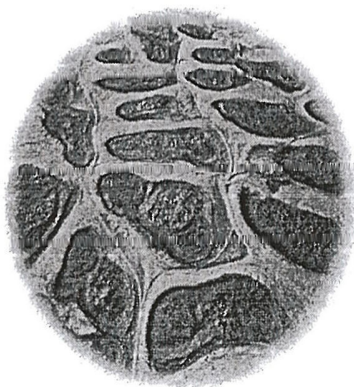
Ministère de l'Aménagement du Territoire,
de l'Environnement et de la ville



Direction de l'Environnement de la Wilaya d'El Oued



RAPPORT SUR L'ETAT DE L'ENVIRONNEMENT
DANS LA WILAYA D'EL OUED



Decembre 2013

4. Les déchets :

a. Les déchets urbains

La gestion des déchets ménagers solides constitue l'une des préoccupations majeures des collectivités locales afin d'assurer une salubrité permanente des centres urbains.

La wilaya d'El oued à l'instar des autres wilayas du pays compte des insuffisances notables dans la gestion des déchets ménagers et assimilés surtout avec le gisement qui se multiplie de plus en plus.

Ces insuffisances touchent aussi bien l'aspect collecte que l'aspect traitement

Estimation du gisement des déchets ménagers et assimilés

354?N	Commune	Population	Quantité Estimé (T/j)	Observation
01	El oued	151 670	113	
02	Kouinine	11 560	8,6	
03	Guemar	45100	32,47	
04	Taghzout	15 505	11,32	
05	Ourmes	6 350	4	
06	Reguiba	46 270	28,22	
07	Hamraia	5 895	3,53	
08	MihOuenssa	18 795	12,59	
09	Oued Alenda	7 360	4,49	
10	Robbah	24 670	16,28	
11	Nakhla	14 520	11,62	
12	Ogla	6 905	4,69	
13	Bayada	36 510	27,38	
14	Debila	28 025	13,73	
15	Hassani Abdelkrim	26 020	21,31	
16	Hassi Khalifa	35 585	19,21	
17	Trifaoui	9 355	6	
18	Magrene	27 065	22,19	
19	Sidi Aoune	13 465	7	
20	Taleb larbi	9 805	5	
21	Ben guecha	3 845	2	
22	Douar El maa	6 885	4	
23	Djamaa	58 080	57	
24	Sidi Amrane	23 395	15,44	
25	M'rara	9 200	6	
26	Tendla	9 805	9	
27	Meghaier	55 165	34,20	
28	Still	5 855	3,63	
29	Sidi Khelil	7 100	4,47	
30	Oum Thiour	11 770	6	
	TOTAL	731500	514	

الملحق رقم (03)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

قرار رقم 4/13/1 المؤرخ في: 06 أكتوبر 2016

يتضمن تجديد أعضاء مجلس إدارة المؤسسة
العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني
للفايات لولاية الوادي

ولاية الوادي
مديرية البيئة

ان والي ولاية الوادي:

- بمقتضى القانون رقم 09/84 المؤرخ في 04 فيفري 1984 المتضمن التنظيم الاقليمي للبلاد .
- بمقتضى القانون رقم 05/85 المؤرخ في 16 فيفري 1985 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها المعدل والمتمم.
- بمقتضى القانون رقم 01/88 المؤرخ في 17 جانفي 1988 المتضمن قانون توجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية .
- بمقتضى القانون رقم 21/90 المؤرخ في 15 اوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية المعدل والمتمم .
- بمقتضى القانون رقم 19/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وازالتها .
- بمقتضى القانون رقم 20/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة .
- بمقتضى القانون رقم 10/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
- بمقتضى القانون رقم 12/05 المؤرخ في 05 اوت 2005 المتعلق بالمياه.
- بمقتضى القانون رقم 10/11 المؤرخ في 11/06/2011 المتعلق بحماية بالبلدية .
- بمقتضى القانون رقم 07/12 المؤرخ في 21/02/2012 المتعلق بالولاية .
- بمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 22/07/2015 المتضمن تعيين السيد: محمد بوشمة واليا لولاية الوادي.
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 200/83 المؤرخ في 19 مارس 1983 المبين كيفية إنشاء وتنظيم تسيير المؤسسات العمومية الولائية .
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21/94 المؤرخ في 23 جويلية 1994 المحدد لقواعد أجهزة الإدارة العامة في الولاية .
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 265/95 المؤرخ في 06 سبتمبر 1995 المحدد لصلاحيات مصالح التقنيين والشؤون العامة والإدارة المحلية وقواعد تنظيمها وعملها .
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 494/03 المؤرخ في 17/12/2003 الذي يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 60/96 المؤرخ في 27 جانفي 1996 المتضمن احداث مفتشية البيئة في الولاية .
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 198/06 المؤرخ في 31 ماي 2006 يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة .
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 144/07 المؤرخ في 19 ماي 2007 يحدد المنشآت المصنفة لحماية البيئة .
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 145/07 المؤرخ في 19 ماي 2007 يحدد مجال وكيفية المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة.

بمقتضى القرار رقم 09/08 المؤرخ في 24 ماي 2009 الصادر عن وزارة الداخلية و الجماعات المحلية المتضمن المصادقة على المداولة رقم 09/07 المؤرخة في 05 ماي 2009 المتخذة من طرف المجلس الشعبي لولاية الوادي المتضمنة إنشاء مؤسسة عمومية ولائية لتسيير مراكز الردم التقني لولاية الوادي .

- بمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 01 سبتمبر 2009 المتضمن إنشاء مؤسسة تسيير مراكز الردم التقني لولاية الوادي .
- بناء على التعليمية الوزارية المشتركة رقم 22 المؤرخة في 11 نوفمبر 2006 المتعلقة بتسيير مراكز الردم التقني للنفايات.
- بناء على محضر تنصيب مجلس ادارة المؤسسة العمومية لتسيير مراكز الردم التقني رقم 175 المؤرخ في 19 سبتمبر 2013
- بناء على القرار الولائي رقم: 1936 المؤرخ في 2013/10/02 المتضمن تعيين أعضاء مجلس إدارة المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني للنفايات لولاية الوادي.

باقترح من السيد: مدير البيئة

المادة الأولى: عملا بأحكام المادة 06 من القرار الولائي رقم 1936 المؤرخ في 2013/10/02 المذكور أعلاه يتم تجديد أعضاء مجلس إدارة المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني لولاية الوادي.

المادة 02: يتكون مجلس إدارة وتسيير المؤسسة من السادة :

رئيسا	-السيد الوالي أو ممثله
عضوا	-السيد رئيس المجلس الشعبي الولائي أو ممثله
عضوا	-مدير البيئة
عضوا	-مدير الإدارة المحلية
عضوا	-مدير أملاك الدولة
عضوا	-مدير المصالح الفلاحية
عضوا	-مدير البرمجة ومتابعة الميزانية
عضوا	-مدير التعمير والهندسة المعمارية والبناء
عضوا	-مدير الموارد المائية
عضوا	-مدير السياحة والصناعة التقليدية
عضوا	-رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية واد العلندة

ويمكن للمجلس أن يستعين بأي شخص بحكم كفاءاته ومؤهلاته أن يساعده في أشغاله يحضر مدير المؤسسة اجتماعات مجلس الإدارة بصوت استشاري ويتولى أمانة المجلس.

المادة 03:

المادة 04: يتولى مجلس الإدارة تنشيط وتنسيق وتوجيه ومراقبة نشاطات المؤسسة كما يقرر ويتداول طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما بخصوص ما يلي:

- التنظيم، التسيير والنظام الداخلي للمؤسسة.
- برنامج النشاط السنوي والميزانية الخاصة به .

- مشاريع المخططات التنموية للمؤسسة القصيرة المتوسطة وطويلة المدى .
- الميزانيات ، حساب النتائج وكذا حساب تخصيص النتائج .
- تقرير السنوي للتسيير .
- المقتنيات ، التنازلات وإيجار العقارات ، الظروف العامة أبرام الصفقات العمومية ، العقود والاتفاقيات.
- قبول وتخصيص الهبات والوصايا.
- كل موضوع يتم دراسته والتطرق إليه في إطار المجلس.

المادة 05:

يجتمع مجلس الإدارة في دورة عادية ثلاث (03) مرات في السنة بناء على طلب من رئيسه كما يمكنه أن يجتمع في دورة استثنائية بطلب من رئيسة أو من مدير المؤسسة أو باقتراح من ثلثي (3/2) أعضائه ولا يمكنه التداول بصفة صحيحة إلا بحضور ثلثي أعضائه .

المادة 06:

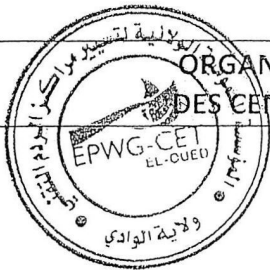
تحدد مدة مجلس الإدارة و التسيير بثلاث (03) سنوات قابلة للتجديد ، وفي حالة شغور مقعد تتم إجراءات الاستخلاف للمدة المتبقية بتعين عضو جديد بنفس الإشكال.

المادة 07:

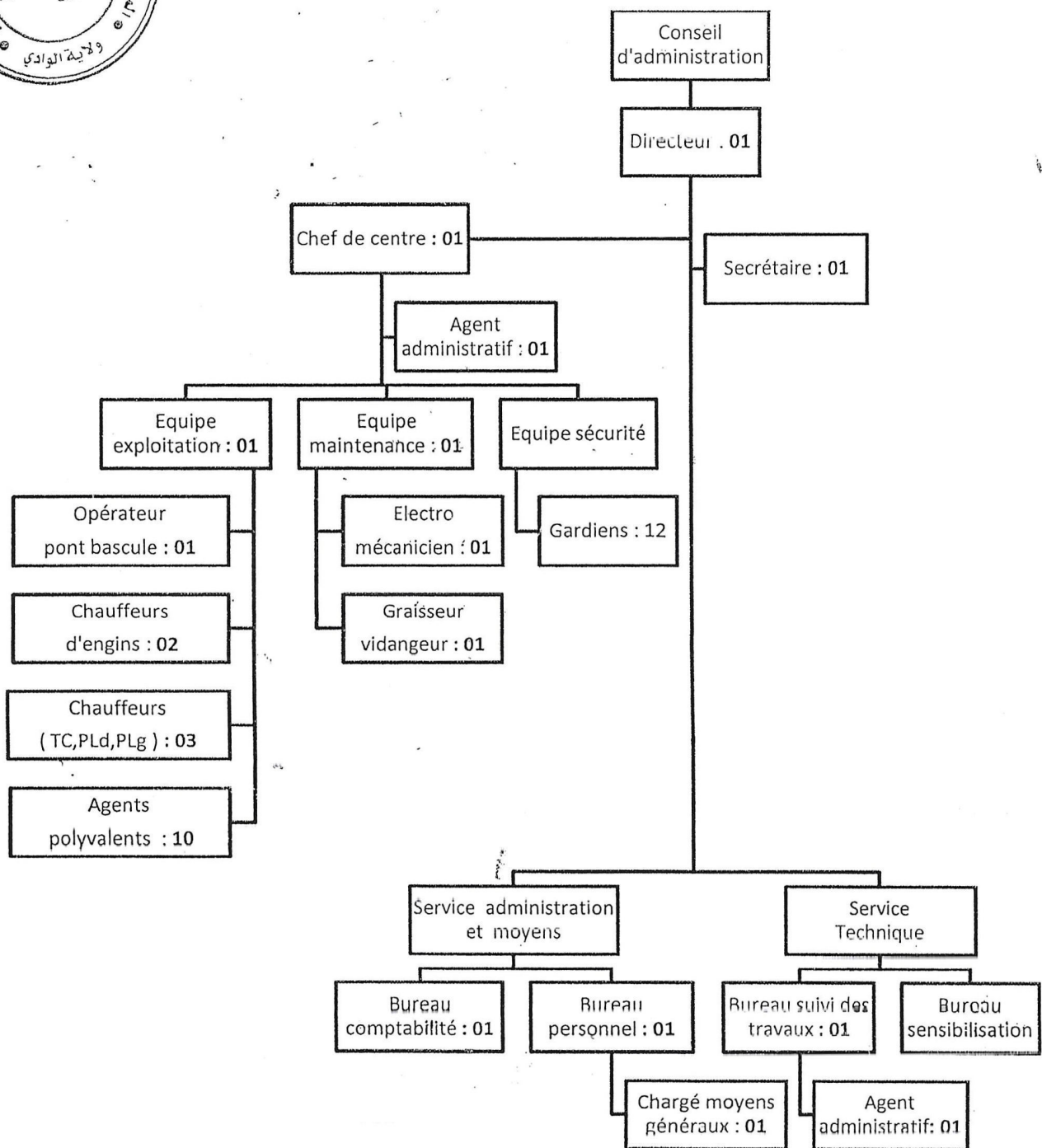
يكلف السادة الأمين العام للولاية ، مدير التنظيم والشؤون العامة كل أعضاء مجلس إدارة المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مركز الردم التقني لولاية الوادي ، رؤساء الدوائر ورؤساء المجالس الشعبية البلدية كل فيما يخصه بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في مجموعة العقود الإدارية للولاية .


 محمد بوشامة

الملحق رقم (04)



ORGANIGRAMME DE L'ENTREPRISE PUBLIQUE DE WILAYA DE GESTION
DES CENTRES D'ENFOUSSEMENT TECHNIQUE DE LA WILAYA D'EL OUED



Le président du conseil d'administration



الملحق رقم (05)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني لولاية الوادي



بطاقة تقنية

مركز الردم التقني

العنوان: أم الصحاوين - بلدية واد العلندة

نوع المركز: مركز الردم التقني مابين البلديات صنف "ب"

الموقع: أم الصحاوين - بلدية واد العلندة

المديرية: م.ع.و.ت - م.ر.ت / الوادي

البلديات المعنية بالمركز:

الوادي	
البيضاة	كوينين
واد العلندة	ورماس

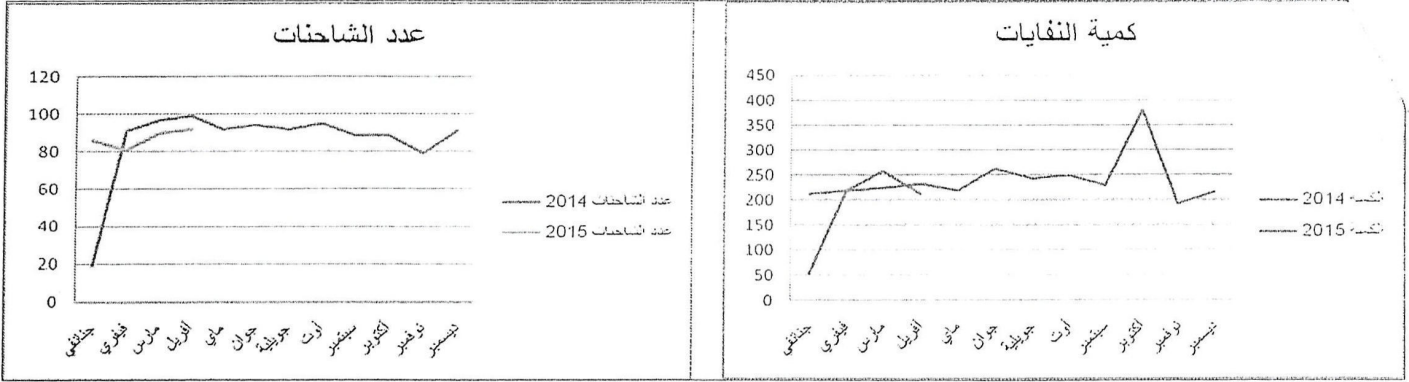
عدد السكان (تقديرات 2013): 218675 نسمة (29.12 % من سكان الولاية)

المساحة : 12 هكتار

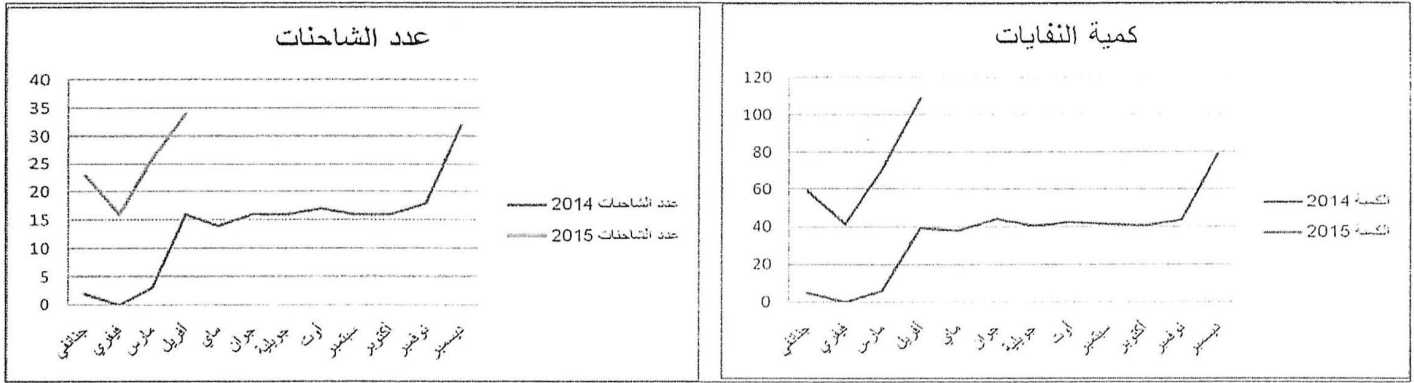
تاريخ بداية الاستغلال: 10 أكتوبر 2013

مدة استغلال المركز : 20 سنة

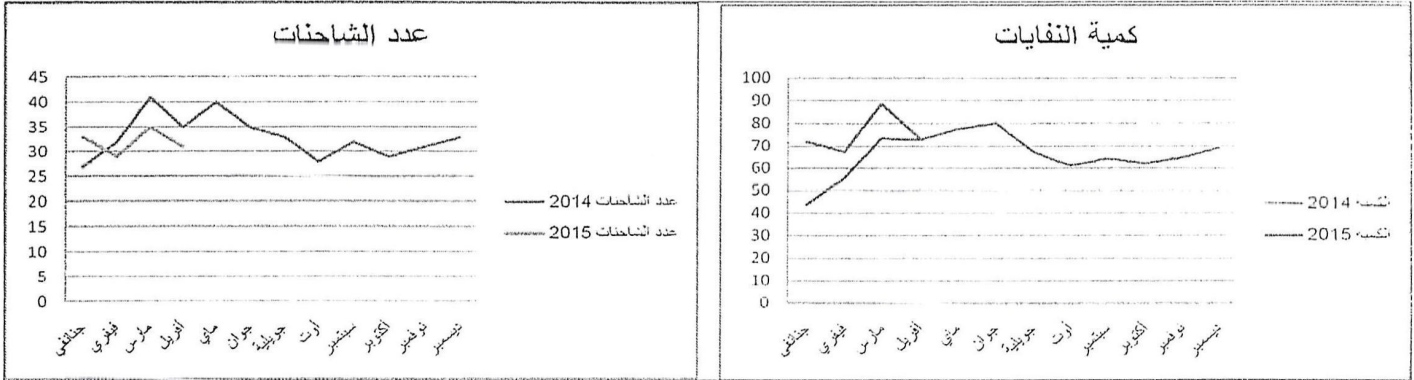
بلدية البيضاء



بلدية واد العائدة



بلدية ورماس



05. الكمية المعالجة (عن طريق الردم التقني):

■ 2013 : 1949 طن

■ 2014 : 31852 طن

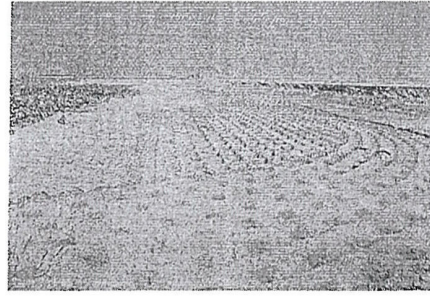
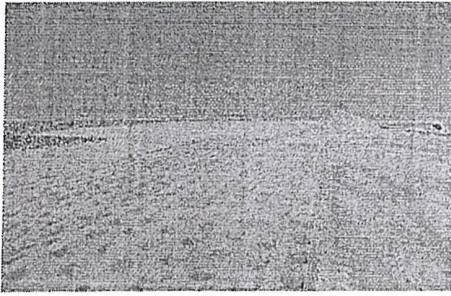
• الكمية المعالجة الكلية (إلى غاية 31 أكتوبر 2015) : 65282.037 طن

معدل الكمية / اليوم : 97.58 طن / يوم

مدة استغلال الخندق : 24 شهر

نسبة استغلال الخندق : 95 % (إلى غاية 31 أكتوبر 2015)

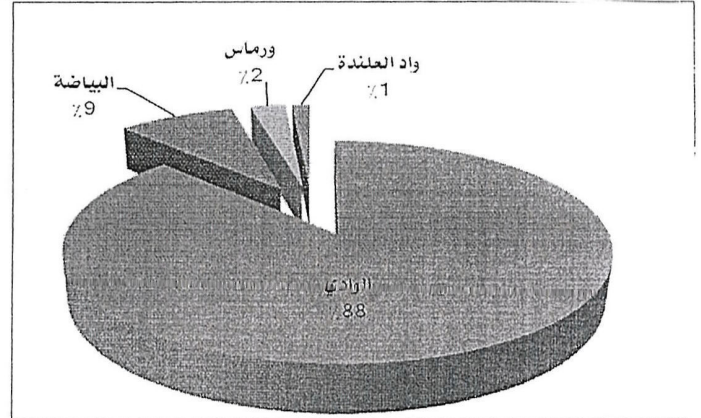
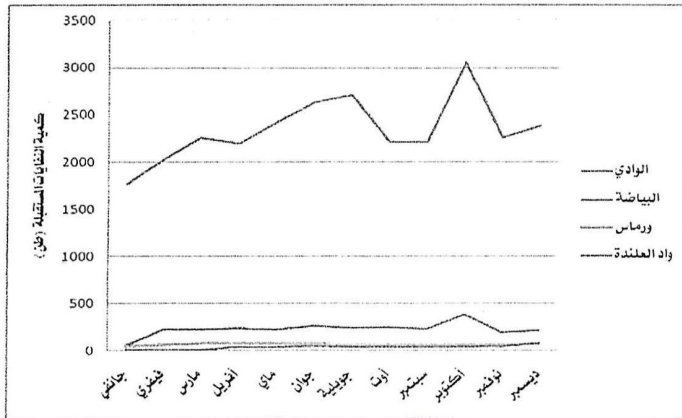
4 - تغطية النفايات بطبقة غير نفوذه من التربة



02. الكمية المعالجة لسنة 2014 :

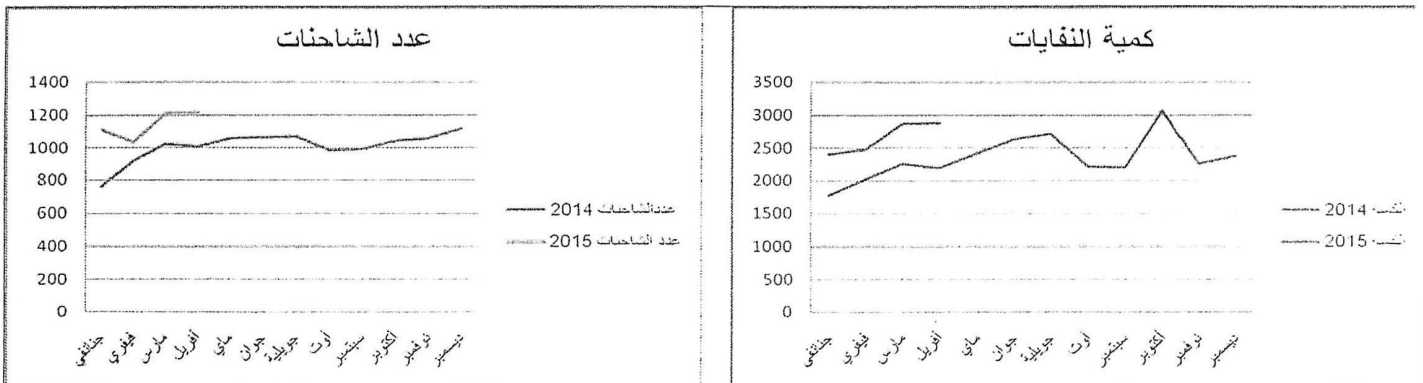
- بلدية الوادي : 27919 طن
- بلدية البيضاء : 2717 طن
- بلدية ورماس : 797 طن
- بلدية واد العلندة : 419 طن

03. توزيع كمية النفايات حسب البلديات (2014)



04. مقارنة كمية النفايات وعدد الشاحنات الواردة للمركز بين سنة 2014 إلى غاية 30 أفريل 2015

بلدية الوادي



الموارد البشرية

- 01 مسؤول مركز
- 01 مكلف الاستغلال
- 01 عامل على الجسر الوزن
- 03 سائق آلات (متعدد الوظائف)
- 06 عون متعدد الخدمات
- 12 حراس

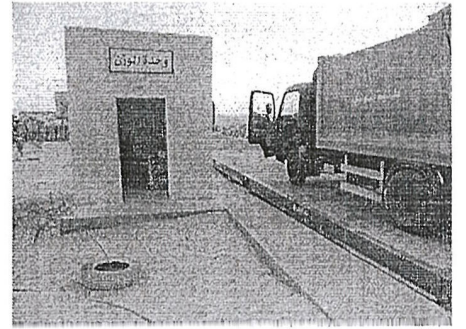
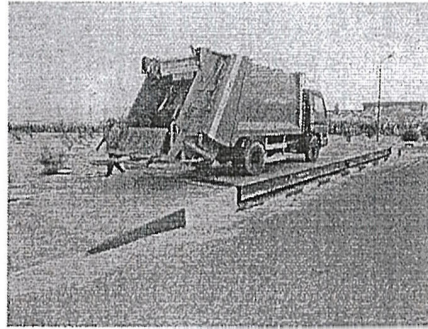
المجموع : 24

نشاطات المركز

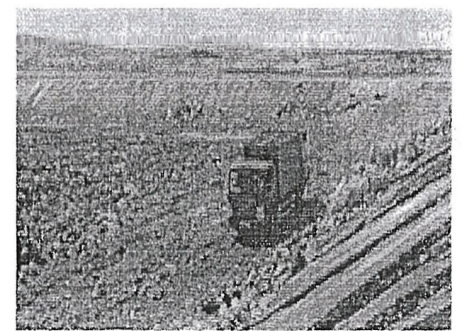
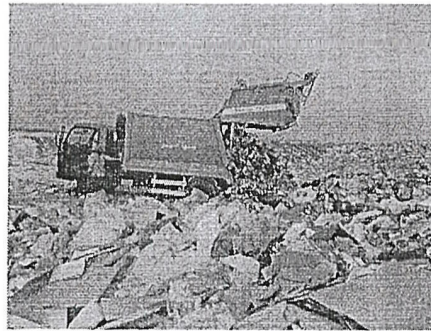
أ. النشاط الرئيسي: الردم التقني للنفايات المنزلية وما شابهها

01 - مراحل الردم التقني

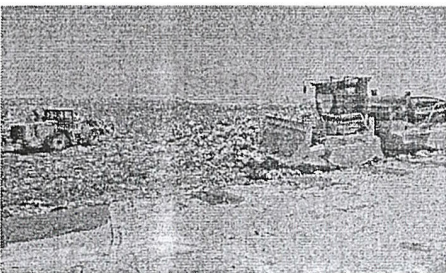
1 - مراقبة دخول النفايات المنزلية وما شابهها ووزنها



2 - تفريغ الشاحنات داخل الخندق



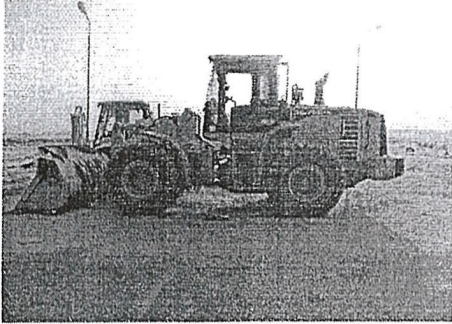
3 - نشر النفايات ورصها



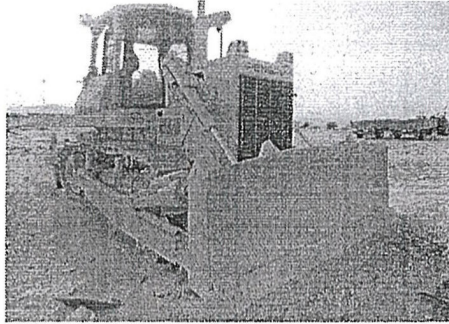
معدات الاستغلال

• العتاد المتحرك:

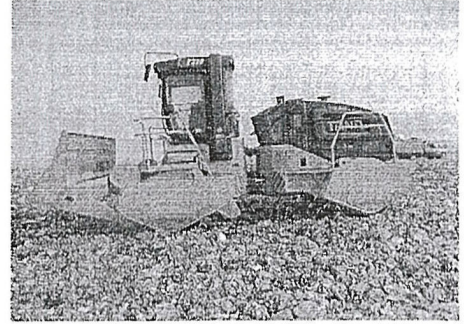
آلة شمن



آلة جارقة



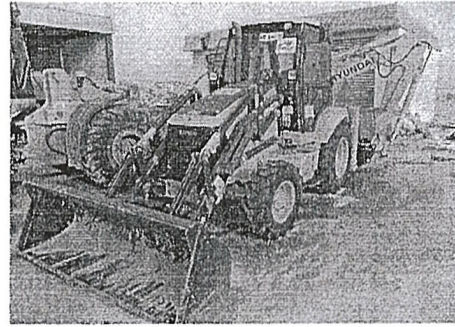
آلة رص ذات وزن 32 طن



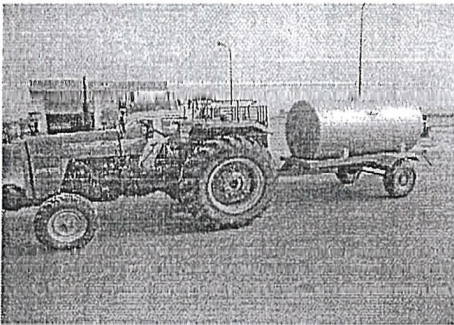
شاحنة ذات مهييج



آلة حفر وشمن



جرار زائد مهييجين وعريتين

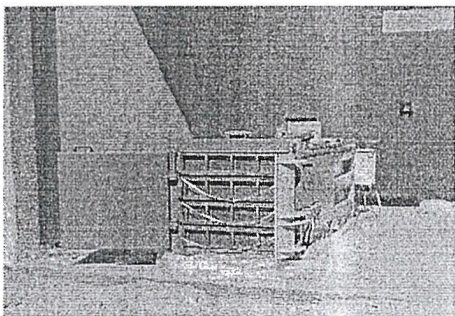


شاحنة 2.5 طن

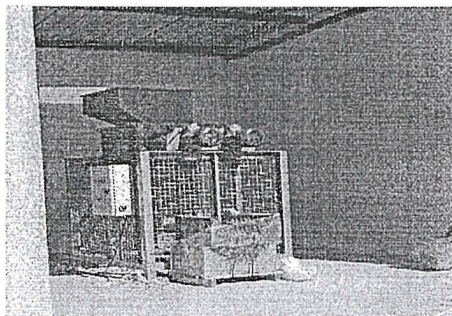


• معدات أخرى:

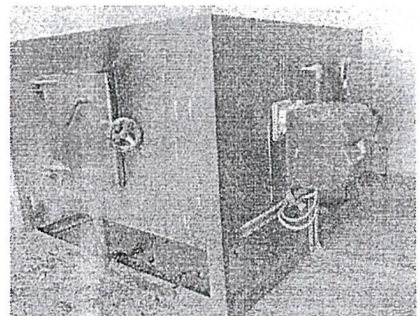
آلة توفيلب



آلة سحق



المزودة



قائمة المصادر والمراجع

أولا : باللغة العربية

I. قائمة المصادر

1. النصوص القانونية والتنظيمية

1.1 القوانين

1. قانون رقم 83-03 ، المؤرخ في 05 فيفري 1983 المتعلق بحماية البيئة ، ج.ر، رقم 06
2. قانون رقم 90-08 ، المؤرخ في 07 أفريل 1990 ، المتعلق بالبلدية ، ج.ر ، رقم 15
3. قانون رقم 99-11 ، يتضمن قانون المالية لسنة 2000 ، مؤرخ في 15 رمضان 1420 الموافق لـ: 1999/12/23 ، ج ر ، العدد 92 ، الصادرة في 17 رمضان عام 1420 هـ الموافق لـ 25 ديسمبر سنة 1999.
4. قانون رقم 01-21 ، يتضمن قانون المالية لسنة 2002 ، مؤرخ في 7 شوال 1422 الموافق لـ: 2001/12/22 ، ج ر ، العدد 79 ، الصادرة في 08 شوال 1422 هـ ، الموافق: 2001/12/23.
5. قانون رقم 03-10 المؤرخ في 20 جويلية 2003 ، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، ج.ر ، رقم 43.
6. قانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2011 ، المتعلق بتسيير و مراقبة وإزالة النفايات ، ج.ر ، رقم 77.
7. قانون رقم 12-07 ، المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية، ج.ر ، رقم 12 .

2.1 المراسيم

8. المرسوم التنفيذي ، رقم 02-175 ، المؤرخ في 20 ماي 2002 ، المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية للنفايات و تنظيمها و عملها ، ج.ر ، رقم 37.

قائمة المصادر والمراجع

9. المرسوم التنفيذي رقم 02-175، المؤرخ في 20 ماي 2002، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للنفايات ، ج.ر، رقم 37.
10. المرسوم التنفيذي 02-263، المؤرخ في 17 أوت 2002، المتضمن إنشاء المعهد الوطني للتكوينات البيئية ، ج.ر، رقم 56.
11. المرسوم التنفيذي رقم 07-205 ، المؤرخ في 30 جانفي 2007 ، المتضمن إعداد المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية و ماشابها و نشره و مراقبته ، ج.ر ، رقم 43.
12. المرسوم التنفيذي رقم 16-88 ، المؤرخ في 01 مارس 2016 ، المتعلق بتحديد سلطات وزير الموارد المائية و البيئة، ج.ر ، رقم 15.

3.1 القرارات

13. القرار الوزاري المشترك ، المؤرخ في 28 ماي 2007 ، المتضمن تنظيم مديريات البيئة الولائية ، ج.ر ، رقم 57.
14. القرار الوزاري المشترك ، المؤرخ في 01 سبتمبر 2009 ، المتضمن إنشاء مؤسسة تسيير مراكز الردم التقني للنفايات لولاية الوادي .
15. قرار ولائي رقم 4131 المؤرخ في 06 أكتوبر 2016 ، المتضمن تجديد أعضاء مجلس إدارة المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني للنفايات لولاية الوادي.

4.1 التقارير

16. تقرير حول وضع البيئة بولاية الوادي لسنة 2013، مديرية البيئة لولاية الوادي.

II. قائمة المراجع :

1. الكتب :

17. أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ابن المنظور) ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، 2003
18. أحمد عبد الوهاب عبد الجواد ، القمامة ، دار المعرفة البيئية ، القاهرة ، 1998م .

19. أحمد ملحة، الرهانات البيئية في الجزائر، مطبعة النجاح، بن عكنون، الجزائر، أبريل 2000
20. بن منصور المصري، ذكره الدكتور معمر رتيب محمد عبد الحافظ، المسؤولية الدولية عن نقل و تخزين النفايات المنزلية، دار الكتب القانونية المجلة الكبرى، مصر، 2008.
21. جون إيونج، ترجمة شويكار زكي، الإستفادة من النفايات، القاهرة، الدار الدولية للنشر و التوزيع 1994 .
22. زكريا محمد عبد الوهاب طاحون، إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف، مطبعة ناس عابدين القاهرة، 2005.
23. سامح غرابية، يحي فرحان، المدخل إلى العلوم البيئة، الطبعة الثالثة، النشر و التوزيع عمان، (الأردن)، 2008.
24. سايح تركية، حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري، مكتبة الوفاء القانونية، الجزائر، 2014.
25. سليمان محمد الطماوي، الأسس العامة للعقود الإدارية، الطبعة الخامسة، مطبعة جامعة عين شمس، مصر، 1991.
26. عارف صالح مخلف، الإدارة البيئية، الحماية الإدارية للبيئة، الأردن، اليازودي، 2007.
27. غاري وفان لو، ستيفن ج دفي كيميائ البيئة نظرة شاملة، ترجمة حاتم النجدي، المنظمة العربية للترجمة، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم و التقنية، المملكة العربية السعودية، 1999 .
28. محمد السيد عامر، المشاركة الشعبية لحماية البيئة من منظور الخدمة الإجتماعية، تقديم علي ليلة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002.
29. مختار محمد كمال، البيئة و عوامل التلوث البيئي و طرق إنقاذ البشرية، مركز الإسكندرية للكتاب، القاهرة، 2000
30. ناصر لباد، الوجيز في القانون الإداري، الطبعة الثانية، منشورات لباد، سطيف، 2008.

2. المذكرات العلمية :

31. إيتسام عبد السلام البيرة ،التحليل المكاني للتلوث بالنفايات الصلبة في مؤتمري مصراته المدينة والزروق ،رسالة ماجستير في الجغرافيا ،جامعة 07 أكتوبر مصراته، كلية الآداب قسم الجغرافيا ،الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ،2007.
32. بوفنارة فاطمة ،تسيير النفايات الحضرية الصلبة و التنمية المستدامة في الجزائر ،حالة مدينة الخروب ،مذكرة ماجستير في التهيئة الإقليمية ،كلية علوم الأرض الجغرافيا والتهيئة العمرانية ،قسم التهيئة العمرانية ،جامعة مننوري قسنطينة ،2009 .
33. سعيدي نبيهة ،تسيير النفايات الحضرية في الجزائر بين الواقع و الفاعلية المطلوبة "دراسة حالة الجزائر العاصمة "،رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة بومرداس ،2011/2012.
34. سعيدي وهيبة ،أسباب و عوامل إنتشار النفايات المنزلية في وسط الأحياء السكنية بالمجتمع الجزائري ،دراسة ميدانية تحليلية لعينة من أرباب الأسر ،بلدية المسيلة ،مذكرة ماجستير في علم الإجتماع الجنائي ،قسم علم الإجتماع ،كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية ،جامعة بوزريعة 02 ،2010/2011.
35. العابد رشيدة ،تسيير النفايات الصلبة الحضرية ،دراسة حالة بلدية ورقلة ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،2008.
36. محمد نمر،التسيير المستدام للنفايات المنزلية ،دراسة ميدانية لبلدية قسنطينة ،مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ،جامعة قسنطينة ،2008/2009 .
37. مخنفر محمد ،الآليات القانونية لتسيير النفايات المنزلية في التشريع الجزائري ،رسالة ماجستير في القانون العام فرع قانون البيئة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة محمد لمني ،دباغين سطيف -الجزائر 2014/2015.

3 . المقالات العلمية

38. تومي ميلود ،(ضرورة المعالجة الإقتصادية للنفايات)،مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،العدد الثاني ،كلية الحقوق و العلوم الإقتصادية ،قسم العلوم الإقتصادية ،جوان 2002.

39. ثابت عبد المنعم إبراهيم،الآثار البيئية لمشكلة التخلص من النفايات بالحرق ،مجلة أسبوط للدراسات البيئية ،العدد 36 ،جانفي 2012.

40. خالد السيد المتولي ، المخاطر البيئية ، ماهية النفايات الخطرة ، دراسة في ضوء الإتفاقيات الدولية والتشريعات العربية المركز الدبلوماسي ، 2015.

4 . الملتقيات والأيام الدراسية :

41. النعيم عبد الله العلي ، تقنية التخلص من النفايات وتجربة مدينة الرياض . بحث قدم في مؤتمر مسقط بسلطنة عمان . سبتمبر 2003.

42. جميلة دوار،التسيير الإيكولوجي للنفايات في التشريع الجزائري،الملتقى الوطني حول النظام القانوني لتسيير النفايات المنزلية ، مخبر الدراسات القانونية ،كلية الحقوق والعلوم القانونية ،جامعة 08 ماي 1945 ،قالمة،من 01 إلى 02 ديسمبر 2015.

43. زيد المال صفية ،إجراءات التحكم في التلوث من النفايات ،ملتقى وطني حول النظام القانوني لتسيير النفايات ،كلية الحقوق و العلوم القانونية ،جامعة 08 ماي 1945 قالمة ، 01،02 ديسمبر 2015.

44. عمر زعباط ،النظام القانوني لتسيير مراكز الردم التقني CET ،ملتقى وطني حول النظام القانوني لتسيير النفايات ،مخبر الدراسات القانونية البيئية ،كلية الحقوق والعلوم القانونية ،جامعة 08 ماي 1945 قالمة ،01.02 ديسمبر 2015.

45. كتوش عاشور ،عزوز علي ،فعالية الأدوات الجبائية في الحد من مشكلات التلوث البيئي،مداخلة لفائدة الملتقى الوطني الخامس بعنوان ،إقتصاد البيئة و التنمية المستدامة ،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير ،جامعة 20أوت 1955سكيكدة 21-22 أكتوبر 2008،الطبعة الأولى ،2010.

46. مركز الدراسات و البحوث البيئية ،ندوة التلوث البيئي للقمامة و كيفية الإستفادة منها ،جامعة أسيوط ،مصر،2000.

47. مصطفى عايده ،آليات تسيير النفايات المنزلية ،الملتقى الوطني حول النظام القانوني لتسيير النفايات المنزلية ،مخبر الدراسات القانونية ،كلية الحقوق و العلوم القانونية ، جامعة 08 ماي 1945 ،قالمة ، من 01 إلى 02 ديسمبر 2015.

48. ملياني نادية ،تدوير نفايات المناطق السياحية ،ملتقى وطني حول النظام القانوني لتسيير النفايات ،مخبر الدراسات القانونية البيئية ،كلية الحقوق و العلوم القانونية ،جامعة 08 ماي 1945 ،قالمة ،01-02 ديسمبر 2015 .

6. الوثائق الإدارية

49. بطاقة تقنية حول مركز الردم التقني بأم الصحاوين بلدية وادي العلندة ، متحصل عليها من المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني لولاية الوادي بتاريخ 2017/01/02،على الساعة التاسعة صباحا .

50. الهيكل الإداري للمؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني بولاية الوادي بتاريخ: 2017/01/02 ، على الساعة التاسعة صباحا .

51. دفتر شروط خدمات جمع و رفع القمامة المنزلية و النفايات عبر مدينة الوادي (العرض التقني والعرض المالي)، متحصل عليها من مصلحة الصفقات لبلدية الوادي بتاريخ:2017/03/01 على الساعة العاشرة صباحا.

52. برنامج عرض يبين نشأة و مهام المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني لولاية الوادي ، متحصل عليه من طرف المؤسسة نفسها بتاريخ 2017/04/03 على الساعة التاسعة صباحا.

ثانيا : باللغة الفرنسية

53. Gestion des déchets, guide pour les établissements publics d'enseignement supérieur ou de recherche, centre national de recherche scientifique, paris, France, 2002.

ثالثا : المواقع الإلكترونية

www.khaynua.com/madina/
www.espaces.vt.com/cours
www.mree.gov.dz
www.radioalgerie.net
www.aps.dz/ar
www.and.dz
www.wte.de
www.afedmag.com
www.portail.cder.dz
www.mree.gov.dz
www.bee2ah.com

الإهداء

شكر و عرفان

01	مقدمة
06	الفصل الأول : الإطار النظري لتسيير النفايات المنزلية.....
07	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي حول تسيير النفايات المنزلية.....
07	المطلب الأول :مفهوم النفايات المنزلية
07	الفرع الأول :التعريف اللغوي والإصطلاحي للنفايات المنزلية.....
07	أولاً: التعريف اللغوي.....
08	ثانياً: التعريف الإصطلاحي للنفايات المنزلية.....
09	الفرع الثاني: التعريف القانوني للنفايات المنزلية.....
10	المطلب الثاني :تصنيف النفايات المنزلية وخصائصها.....
10	الفرع الأول: تصنيف النفايات المنزلية.....
10	أولاً :تصنيف النفايات المنزلية بحسب مصدرها.....
10	ثانياً :تصنيف النفايات المنزلية بحسب طبيعتها الفيزيائية.....
11	الفرع الثاني: خصائص النفايات المنزلية.....
11	أولاً : قابلية النفايات المنزلية للتفاعل الكيميائي.....
12	ثانياً :قابلية النفايات المنزلية للتحويل إلى أسمدة.....
12	ثالثاً : قابلية النفايات المنزلية لإعادة التدوير.....
12	رابعاً : عدم تجانس محتوياتها
13	المطلب الثالث:الآثار السلبية الناجمة عن التلوث بالنفايات المنزلية.....
13	الفرع الأول: الآثار الصحية والبيئية الناجمة عن التلوث بالنفايات المنزلية.....
13	أولاً : آثار التلوث بالنفايات المنزلية على صحة الإنسان
14	ثانياً : الآثار البيئية الناجمة عن التلوث بالنفايات المنزلية
14	الفرع الثاني :الآثار الإجتماعية والسياحية الناجمة عن التلوث بالنفايات المنزلية....
14	أولاً : الآثار الإجتماعية الناجمة عن التلوث بالنفايات المنزلية.....
15	ثانياً : الآثار السياحية الناجمة عن التلوث بالنفايات المنزلية.....

المبحث الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي لتسيير النفايات المنزلية.....	16
المطلب الأول :النطاق التشريعي لتسيير النفايات المنزلية.....	16
الفرع الأول : تسيير النفايات المنزلية في قوانين البيئة.....	16
أولا :القانون رقم :83-03 المتعلق بحماية البيئة.....	16
ثانيا :القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.....	17
الفرع الثاني: القوانين والمراسيم المتعلقة بتسيير النفايات المنزلية.....	17
الفرع الثالث: تسيير النفايات المنزلية في القوانين المتعلقة بالجماعات المحلية.....	18
أولا: القوانين المتعلقة بالبلدية.....	19
ثانيا :القوانين المتعلقة بالولاية.....	19
المطلب الثاني :مبادئ الإدارة البيئية في تسيير النفايات المنزلية.....	20
الفرع الأول :المبادئ الوقائية في تسيير النفايات المنزلية.....	21
أولا :مبدأ تقليص إنتاج النفايات المنزلية إلى أقل حد ممكن.....	21
ثانيا: مبدأ تنظيم عمليات تسيير النفايات المنزلية.....	21
ثالثا : مبدأ الإستغلال المستدام للنفايات المنزلية.....	22
الفرع الثاني :المبادئ التحسيسية والإعلامية في تسيير النفايات المنزلية.....	22
أولا : مبدأ المعالجة العقلانية للنفايات المنزلية.....	22
ثانيا : مبدأ الحق في المعلومة البيئية الخاصة بخطورة النفايات المنزلية.....	23
المطلب الثالث: الهيئات الإدارية المكلفة بتسيير النفايات المنزلية.....	23
الفرع الأول: الهيئات الإدارية المركزية المكلفة بتسيير النفايات المنزلية.....	23
أولا : وزارة الموارد المائية والبيئة.....	24
ثانيا :الهيئات العمومية المكلفة بعمليات تسيير النفايات المنزلية.....	25
الفرع الثاني :الهيئات الإدارية اللامركزية المكلفة بتسيير النفايات المنزلية.....	25
أولا: الهيئات الإدارية المكلفة بتسيير النفايات المنزلية على مستوى الولاية.....	26
ثانيا: الهيئات الإدارية المكلفة بتسيير النفايات المنزلية على مستوى البلدية.....	27
الفصل الثاني : أساليب وآليات تسيير النفايات المنزلية.....	31
المبحث الأول : الأساليب المتعلقة بإستغلال النفايات المنزلية ومراقبتها.....	32

32	المطلب الأول : أسلوب التنفيذ المباشر لتسيير النفايات المنزلية.....
32	الفرع الأول: أسلوب التنفيذ المباشر في جمع النفايات المنزلية.....
32	أولا: الجمع العشوائي النفايات المنزلية.....
33	ثانيا: الجمع المنفصل للنفايات المنزلية.....
33	الفرع الثاني : أسلوب التنفيذ المباشر لنقل النفايات المنزلية.....
33	أولا :الوسائل التقليدية.....
34	ثانيا :الوسائل الحديثة.....
34	المطلب الثاني : أسلوب التنفيذ غير المباشر في تسيير النفايات المنزلية.....
35	الفرع الأول: أسلوب العقود الإدارية في تسيير النفايات المنزلية.....
35	أولا: تسيير النفايات المنزلية عن طريق الإيجاز.....
36	ثانيا : تسيير النفايات المنزلية عن طريق آلية الصفقات العمومية.....
36	الفرع الثاني :أسلوب المؤسسات في تسيير النفايات المنزلية.....
37	أولا :حالة مؤسسة ناتكوم NET COM.....
37	ثانيا :حالة مؤسسة إكسترنات.....
38	المطلب الثالث : مراقبة النفايات المنزلية.....
38	الفرع الأول : الوسائل الوقائية لتسيير النفايات المنزلية.....
38	أولا :الترخيص.....
39	ثانيا : الإلزام.....
39	ثالثا : الحضر.....
39	رابعا :نظام التقارير.....
40	خامسا :نظام دراسة التأثير.....
40	الفرع الثاني : الوسائل الجزائية الإدارية والمدنية لسوء تسيير النفايات المنزلية.....
41	أولا: الجزاءات الإدارية لسوء تسيير النفايات المنزلية.....
41	ثانيا: الجزاءات المدنية لسوء تسيير النفايات المنزلية.....
44	المبحث الثاني : الأساليب المتعلقة بتثمين النفايات المنزلية.....
44	المطلب الأول : فرز ومعالجة النفايات المنزلية وطرق التخلص منها

44	الفرع الأول : فرز النفايات المنزلية
45	أولا : الفرز اليدوي للنفايات المنزلية
46	ثانيا : الفرز الأوتوماتيكي للنفايات المنزلية
46	الفرع الثاني : معالجة النفايات المنزلية
47	أولا :المعالجة البيولوجية للنفايات المنزلية (الميكانيكية)
47	ثانيا: المعالجة الحرارية للنفايات المنزلية.....
48	الفرع الثالث : طرق التخلص من النفايات المنزلية
48	أولا :الطرق التقليدية للتخلص من النفايات المنزلية.....
48	ثانيا :الطرق الحديثة للتخلص من النفايات المنزلية.....
49	المطلب الثاني: نظام تدوير النفايات المنزلية.....
49	الفرع الأول: تعريف عملية التدوير والعوامل التي تتحكم فيها.....
49	أولا : تعريف عملية التدوير
50	ثانيا : العوامل التي تتحكم في عملية التدوير
51	الفرع الثاني :أهمية تدوير النفايات المنزلية.....
51	أولا : أهمية تدوير الورق.....
52	ثانيا : أهمية تدوير النفايات البلاستيكية.....
54	المطلب الثالث: مراكز التصريف التقنية للتخلص من النفايات المنزلية.....
54	الفرع الأول : المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني لولاية الوادي...
54	أولا :تعريف المؤسسة.....
56	ثانيا :الهيكل التنظيمي للمؤسسة.....
56	ثالثا: عمليات ونشاط المؤسسة.....
57	الفرع الثاني :عمليات تسيير النفايات المنزلية بمركز الردم التقني أم الصحاوين....
57	أولا :التعريف بالمركز
58	ثانيا :مراحل تسيير النفايات المنزلية في مركز الردم التقني بأم الصحاوين.....
64	قائمة الملاحق

ملحق رقم (01) نموذج عن دفتر شروط لخدمات جمع ورفع القمامة المنزلية	
والنفايات عبر مدينة الوادي.....	65
ملحق رقم (02) تقرير حول وضعية البيئة بولاية الوادي.....	74
ملحق رقم (03) نسخة من قرار يتضمن تجديد أعضاء مجلس إدارة المؤسسة العمومية	
الولائية لتسيير مراكز الردم التقني للنفايات لولاية الوادي.....	77
ملحق رقم (04) الهيكل التنظيمي المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني	
للنفايات لولاية الوادي.....	81
ملحق رقم (05) بطاقة تقنية حول مركز الردم التقني بولاية الوادي	83
قائمة المصادر و المراجع.....	90
الفهرس	98

الملخص :

يتمثل مضمون هذا البحث في المقاربة بين ضمان بيئة صحية و الرقي بجمال المحيط ، و بين ضمان آليات لتسيير النفايات المنزلية، و ذلك في تبيان خطر النفايات في حالة عدم معالجتها في الوقت المناسب من طرف المؤسسات الإدارية العامة و الخاصة المخول لها ذلك، و هذا بإنشاء محطات التحويل و الفرز و الرسكلة وهو ما شرعت فيه الجزائر مؤخرا ، وكذا المؤسسات القانونية المتاحة لتسيير هذا النوع من النفايات .

قد تتحقق الفاعلية المطلوبة أو الإستخدام الرشيد لموارد متاحة لتقليل آثار النفايات المنزلية بالربحية الإقتصادية و البيئية عند تثمينها عبر طرق المعالجة القبلية ، و المتمثلة في إعادة الرسكلة ، والمعالجة النهائية من خلال إنشاء مراكز الردم التقني عبر التراب الوطني.

كما أظهرت النتائج المتوصل إليها أن الجزائر عرفت قفزة نوعية و إصلاحات متسارعة في مجال تسيير النفايات المنزلية ابتداء من سنة 2001 ، بإجراء إصلاحات تشريعية و مؤسساتية و إقتصادية ومالية لتطوير عملية التسيير .

Résumé :

Le contenu de cette approche de recherché entre en assurant une bonne santé et la sophistication de la beauté de l'environnement marin, et entre en assurant des mécanismes de gestion des déchets ménagers, et en montrant le risque de déchets lorsqu'ils ne sont pas traités en temps opportun par l'administration publique et les institutions privées autorisées à le faire, et cela crée conversion, le tri et les stations de recyclage, que l'Algérie a récemment lancé sur elle, et ainsi que les institutions juridiques pour la conduite de ce type de déchets.

L'efficacité requise peut être obtenue Owalasthaddam ressources rationnelles disponibles pour réduire les effets des déchets ménagers et de la rentabilité économique lorsque l'évaluation environnementale grâce à des méthodes tribales de traitement et de re-re-formation et le traitement final par la création de centres de remise en état techniques sur le territoire national.

Les résultats obtenus, il a également montré que l'Algérie est connu comme un bond en avant et l'accélération des réformes dans la gestion des déchets ménagers à partir de 2001, de tenir des réformes législatives et institutionnelles et économiques et financières pour développer le processus de gouvernance.